

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	وَرَّيَّةَ	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	النَّوْدَ	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٢	الَّذِيَا التِّيَا	١٦١	١٢	عماداً
١٤٧	٩	فَعِيلَ	١٦٨	١٧	أَدْغَمَا
١٥٥	١١	فَلَمَّا	١٦٩	٢	انَّ
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المبتدأ
—	١٦	امراتين			

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
١٢	٤	اختص	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دَابَّتْ
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الَّذِي
—	١٥	يفتح	٧٦	١٩	هذا
٢٦	٢	جاء هذا الجميع	٨٤	١٨	وتخفيها
٢٧	٢٤	النفاض	٨٦	٩	إِذَا
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رَبِّ
٣٠	٦	بها	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	أَوَّلَ
—	٢٢	لما ذا	٩٩	٨	تقبَّعه
٢١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بَعْلَةَ
٢٢	٥	وَأَمَّا	١٢٢	٥	الاعجمي
—	١٠ و ٧	المتبدا	١٢٠	١٢	وبلته
٤٤	١١	وسكون	١٢٣	١٥	يفتضي
—	٢٤	حتى	١٢٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قَرَأْتُكَ عَوْرَاتِي
٥٦	١	أنها	—	٦	جفناات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٦٤	٦	يبين	—	٢٠	درع دريع

- ١١٨ الباب السابع والأربعون باب العطف
 ١٢٠ الباب الثامن والأربعون باب ما لا ينصرف
 ١٢٤ الباب التاسع والأربعون باب اعراب الافعال وبنائها
 ١٢٩ الباب الخمسون باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
 ١٣١ الباب الحادي والخمسون باب حروف الجزم
 ١٣٢ الباب الثاني والخمسون باب الشرط والجزاء
 ١٣٤ الباب الثالث والخمسون باب المعرفة والنكرة
 ١٣٧ الباب الرابع والخمسون باب جمع التكسير
 ١٤٢ الباب الخامس والخمسون باب التصغير
 ١٤٦ الباب السادس والخمسون باب النسب
 ١٤٩ الباب السابع والخمسون باب اسماء الصلوات
 ١٥٢ الباب الثامن والخمسون باب حروف الاستفهام
 ١٥٤ الباب التاسع والخمسون باب المحكاة
 ١٥٦ الباب الستون باب الخطاب
 ١٥٧ الباب الحادي والستون باب الالفات
 ١٦٠ الباب الثاني والستون باب الامالة
 ١٦٢ الباب الثالث والستون باب الوقف
 ١٦٥ الباب الرابع والستون باب الادغام

٦٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٧٢	الباب الرابع والعشرون باب المفعول فيه
٧٤	الباب الخامس والعشرون باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون باب المحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلثون باب ما يُجَرَّ به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون باب ما ينصب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون باب الندبة
٩٩	الباب السابع والثلاثون باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجر
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون باب عطف البيان
١١٧	الباب السادس والأربعون باب البدل

فهرس هذا الكتاب

وجه		
٢	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٩	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبئس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حَبَّ	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٣	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان وأخواتها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب إنَّ وأخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت وأخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الإغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

تم
 كتاب اسرار العربية والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشخي العزيز المدرّس العلامة بدار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوريال بدار الاندلس

حروف طرف اللسان وحرفان بخالطان طرف اللسان وهما الضاد
والشين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثر دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الادغام وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلعبر قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوا هاهنا من السين تاء صار إلى سدس ثم ادغموا الدال في
التاء فصار ست وأما بلعبر فأصله بنو العبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العم قال الشاعر
إذا غاب غدوا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
غداة طفت علماء بكر بن وائل ونجنا صدور الخيل شطر نعيم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
نصب إن شاء الله تعالى

ومعنى المعتلة انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سُميت معتلة وسميت الالف والياء والواو
حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واسعمن مخرجا الالف ويسمى الهاوي لهوّه
. في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
انها لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصح مطرا الا ان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
. ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
. ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ فاعلماء
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخفى الراء فحذف الى الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام
الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى الاجحاف به وباطال
. ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء
والراء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والضاھر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فَرٌّ مَن لَبَّ والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أَجَدَتْ طَبَقَتْ
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها .
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأخرى القاف والغين والحاء
 والمختنضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهيس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشيع الاعتماد في .
 موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والمجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلفة انها حروف لها فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مذلفة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأُصنعت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة * .
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان .
 الى الحنك الاعلى فيطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينتفع
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المختنضة عكس ذلك *

ابو بكر بان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي ان منهم من يقول
 في اترد اتردد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول للمهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الحلق والثالث للعين والحاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم
 والرابع للثاني وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للعين
 والشين والياء وهو من وسط اللسان بين وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 ١٠. منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للراء وهو من مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان في الفم
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والراء وهو من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
 ١٥. الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للثاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون المخفية وهو من الخياشيم ولا
 عمل لسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة
 ٢٠. والمبدلة والمصنعة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة
 والمفتوحة والمستعيلة والمختنضة والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والتاء والفاء وبجمعها
 قولك سَتَحَنَكَ حَصَنَةً والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا وبجمعها مَدَغَطَا وجعَظَر وقل نَدَّ ضِيْرَنَ والمبدلة ستة احرف

وَرُغِمَ اسْمُ لِسْتَوٍ وَهِيَ فَعْلَانُ نَقْلًا إِلَى الْأَسْمِيَةِ وَحِكْمِي بَعْضُهُمْ يُعِيلُ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى اثْبَاتِ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفَضُوهُ وَعَدَلُوا عَنِ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ لِأَنَّهُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ طُنْبٍ وَخُرُضٍ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ أَنْ تَصِلَ حَرْفَانِ بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرْكَةٍ أَوْ وَقْفٍ فَيَنْبُو اللِّسَانُ عَنْهُمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً فَإِنْ قِيلَ فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرَبَيْنِ إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ ١٠ غَيْرِ قَلْبٍ وَإِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَابِرِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَأَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مِثْلِهِ فَغَوْ شَدَّ وَرَدَّ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَدُّ وَرَدُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ حَرْفَانِ مُتَخَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَإِدْغَمُوهُ فِي الثَّانِي وَحَكَمَ الْمُضَارَعُ فِي الْإِدْغَامِ حَكَمَ الْمَاضِي نَحْوُ يَشَدُّ وَيَرَدُّ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ وَإَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَابِرِهِ فَهُوَ أَنْ تَبْدُلَ أَحَدَهُمَا مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ ١٠ وَتَدْغِمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوَ الْحَقِّ كُنْفَةً وَأَنْهَكَ قَطْنَا وَسَلَخَ غَنَمَكَ وَأَدْمَغَ خَلْقًا وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ غَيْرُ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَأَقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِمَحْرُوفٍ مُسْتَحْصَنَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْخَفِيفَةُ وَهَمْزَةُ يَيْنَ بَيْنٍ وَالْأَلِفُ الْمَالَةُ وَالْفُ التَّغْخِيمُ وَهِيَ الَّتِي يُتَخَيَّرُ بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ نَحْوُ ٢٠ الصَّلَاةِ وَالصَّادِ كَالزَّاءِ وَالسِّينِ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ ثِنْتًا وَارْبَعِينَ حَرْفًا بِمَحْرُوفٍ غَيْرِ مُسْتَحْصَنَةٍ وَهِيَ الْفَاءُ الَّتِي بَيْنَ الْفَاءِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالثَّانِي وَالصَّادُ الَّتِي كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالظَّاءُ الَّتِي كَالثَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَحِكْمِي

يبدلوا منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة المجرى ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة المجرى ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والمجرى على ما بيننا واما الانشام فالمراد به ان تبين ان هذه الكلمة اصل حركة في حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجر الانشام في حال المجرى قيل لانه يؤدى الى تشويه الحلقى واما الانباع فلانه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر

١٠ انا ابن مارية اذ جدّ النقر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر
أَرَنِي بِحِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ فَوَادِي لَذَاكَ بِحِجْلٍ

بكسر الحاء والميم فان قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والمجرى قيل لان حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان متونا في حالة النصب نحو قولك رأيت بكرا ولا تلزمه في حالة الرفع والمجرى فان قيل فهلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لان الاصل هو التنكير فان قيل فهلا جاز ان يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكسر ومررت ببكر قيل لانهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لادى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم شيء على وزن فِعْل فلما كان ذلك يؤدى الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حنو أحق وجرو أجرو وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عدل بكسر الدال لان له نظيرا في كلامهم نحو ابل واطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لانه ليس في الاسماء شيء على وزن فِعْل الا دُئِل وهو اسم دويبة

تكون الفاتحة منقلبة عن بَاءَ ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في
بلى ويا في النداء قيل اما بلى فانما أميلت لانها اغنت غنَاءَ الجملة
واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها
كالفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان نضم شفتيك
من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان
تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضير
والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد
والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
الحرف الاخير في الرفع والجزم نحو هذا بكر ومررت بيكر فان قيل
فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا باء في حال
الجزم قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجزم فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤذي
الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين باء
في حالة الجزم لكان ذلك يؤذي الى ان تلبس بياء المتكلم فلذلك لم

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعد قبل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي اذا كان مفتوحا زاد استعلاءه فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلمها الى جواز الامالة ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاءه لانه انحدار بعد تصعد فباعبار هذين الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها ففتحان او ضمّتان فلذلك منعت الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انما غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء اكثرت تكريرا فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يحتملها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من التصرف او تبدل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

من بني نعيم وغيرهم وهي فرع على التغميم والتغميم هو الاصل بدليل ان
 الامالة تنفرد الى اسباب توجبها وليس التغميم كذلك فان قيل فما الاسباب
 التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
 في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف منقلبة عن
 الياء او لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او إمالة لإمالة فهذه
 ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فمخو قولهم في
 عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشئ يعرض للحرف في
 بعض المواضع فمخو قولهم في خاف خاف فأمالوا لان الخاء تكسر في
 خيفت واما الامالة للياء فمخو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
 واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فمخو قولهم في رحي رحي وفي
 رحي رحي واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء فمخو
 قولهم حباري حباري وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فمخو
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف
 الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
 والفاء فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم منعت هذه الاحرف
 الامالة قيل لان هذه المحروف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فتجذب
 الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
 بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
 قيل انها منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
 يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
 المحروف تقتضي التصعد فلو املت هاهنا لأدى ذلك الى التصعد بعد
 الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك منعت من الامالة بخلاف ما اذا
 وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا اتيت
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

وهزة القطع في الافعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة او
 مضمومة فان كانت مفتوحة فهي هزة وصل نحو ما قدمناه وان كانت
 مضمومة فهي هزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانك تقول
 في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهزة مصدره ايضا هزة
 قطع كالنعل وانما كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم
 لو قالوا اجمل اجمالا بفتح الهزة في المصدر لالتبس بجمع جل فلما كان
 ذلك يؤدى الى اللبس كسروا الهزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا
 حرف المضارعة في الثلاثي وضموه من الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر
 من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل
 الاثقل ليعادلوا بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي
 فهلا وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي اكثر
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدها كان الحمل على الاكثر اولى
 من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة
 حروفها فلو بنوها على الضم لادى ذلك الى ان يجعلوا بين كثرة
 ١٥ الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
 الفتح وعلى ان بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول
 يُنطلق ويُستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للشاكلة
 لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختص بلفظ اهل الحجاز ومن جاورهم

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفي في كتاب الالف واللام فان قيل فلم
 فُتحت الهزة مع لام التعريف والفاء امين قيل اما الهزة مع لام
 التعريف ففتحت لثلاثة اوجه احدها ان الهزة لما دخلت على لام التعريف
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهزة التي تدخل على الاسم
 والنعل والوجه الثاني ان الحرف اتل فاخاروا له الفتحة لانه اخفت
 الحركات والوجه الثالث ان الهزة مع لام التعريف يكثر دورها في
 الكلام فاخاروا لما اخفت الحركات وهو النفع واما هزة امين فانما
 بُيئت على النفع لموجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون هزة قطع
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تنفع هزته
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضُمت الهزة في نحو ادخل
 وكُسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف المخوِّتون في ذلك
 فنسب البصريون الى ان الاصل في هذه الهزة الكسر وانما ضُمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل
 ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فَعْل وذُهب الكوفيون الى
 ان هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كُسرت وان
 كان مضموما ضُمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع
 لان هزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينها فرقا على
 جهة التقريب فنقول نفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الاسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وان سقطت فهي هزة
 وصل نحو هزة آب وابن فالهزة في آب هزة قطع لانها تثبت في
 التصغير لانتك تقول في تصغيره ابي والهزة في ابن هزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانتك تقول في تصغيره بني ونفرق بين هزة الوصل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
 بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
 تنقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل
 ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم
 من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
 وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنان
 واسم واست وامرؤ وامرأة وابن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم
 عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ
 وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لما كان آخرهما همزة والهمزة معدن
 التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة
 عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الآ
 انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
 في أوله لثلاثاً يبتدأ بالسكون واما ما كان مصدراً فنحو انطلاق واقتطاع
 واحمرار واحمرار واستخراج واغديدان واخرواط واسنكك واسلفاء
 واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
 منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمرّ واستخرج
 واغدون واخروط واسنكك واسلفي واخرنم واسبطر ونحو ذلك وانما
 دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لثلاثاً يبتدأ
 بالسكون وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
 الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
 لثلاثاً يبتدأ بالسكون واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
 حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
 قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
 واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

اسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الاعراب لأنه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها المحرّج بالاضافة وذلك محال لأن اسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة الكاف في التّجاء لأن ما فيه الالف واللام لا تضاف وبمنزلة الكاف في إتيانك لأنه مضمّر والمضمّرات كلّها معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هذالك ولا هتالك وإصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل أنّها كسرت ذلك لوجهين احدهما أنّها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها والثاني أنّها كسرت لئلا تلبس بلام الملك الا ترى أنّك لو قلت ذالك ١٠ بفتح اللام لالتبس ونوهم السامع ان المراد به ان هذا الشيء ملك لك فلما كان يؤدي الى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وأنّما فتحت كاف الخطاب في المذكّر وكسرت في المؤنث للفرق بينها والكاف في تلکما ايضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التثنية وكذلك الكاف ايضا في أولائکم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع ١٠ المذكّر وكذلك الكاف ايضا في أولائکِنَّ للخطاب والنون المشدّدة علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكْ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ ولم يقل ذالکم وقيل أنّها افرد لأنه اراد به الجمع كأنّه قال أنّها الجمع والجمع لنظهِ مفرد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى ٢٠

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من منّا كما تقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وأنها وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قبل ان تجعل أول كلامك للسؤال عنه الغائب وآخره للسؤال المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجل وإذا سألت عن رجلين قلت كيف ذاك الرجلان يا رجل وإذا سألت عن رجال قلت كيف اولئك الرجال يا رجل وإذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجل وإذا سألت عن امرأتين قلت كيف تلك المرأتان يا رجل وإذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجل وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة وإذا سألتها عن امرأتين قلت كيف تلك المرأتان يا امرأة وإذا سألتها عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا امرأة وإذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امرأة وإذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاك الرجلان يا امرأة وإذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال يا امرأة وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلان قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَإِذَا خَاطَبْتِ نِسْوَ وَأَشَرْتَ إِلَى رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَٰلِكَ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَعَلَىٰ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ هَذَا الْبَابُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَدْرِ الْمَشَارِ إِلَى الْغَائِبِ قَبْلَ عُنَايَةٍ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ وَالْكَافِ بَعْدَ

وأما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت
 زيدا من زيدا واذا قال مررت بزید من زید فيجعلون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تجب بخبر المبتدأ وأما بنو تميم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لأنه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم خص اهل الحجاز المحكاة بالاسم العلم والكنية قبل لان الاسم
 العلم والكنية غمرا وتغلا عن وضعها فلما دخلها التغيير والتغير يونس
 بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والخبر والتانيث والتثنية
 والجمع نحو منو ومنا ومني ومنان ومينين ومنون ومينين ومنه ومندان
 ومينين ومندان هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وأما قول الشاعر
 أنما نأري فقلت منون انتم فقالوا المجن فقلت غموا ظلما
 فاثبتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب من

في واحد منها فيقول لا فحتاج ايضا ان نعيد السؤال ونعد مكانا مكانا وربها لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزم ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدى الى التطويل أتى بأين لأنها تشتتل على جميع الامكنة ليلزم المسؤول الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت انخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربها لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدى الى التطويل اقاموا متى مقامها لأنها تشتتل على جميع الازمنة كما تشتتل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلهذا المعنى من الاجاز والاختصار اقاموها ١. مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة وأما اية فانها أعربت وإن كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لأنها تزيل الالتباس وتزيل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية ٢. في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ يتبعون غيثا فقلت لصيدح انجعي بلالا
فقال الناسُ بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناسُ يتبعون غيثا
مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكرار ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرنان فقال دعني من تمرنان

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال عمن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وابن وايتي سؤال عن المكان ومتى وايتي حين وايتان سؤال عن الزمان وايتي يحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب .
 زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سؤال عمن يعقل لا عباء لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك .
 ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوحدون بالاجاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الاجاز والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من .
 تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنه فيقول لا فحتاج الى ان تعيد السؤال وتعد شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنه فلا يحصل .
 لك الجواب عمن عنه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤول الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤول الجواب عمن عنه وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

لأن الفعل اذا كان مؤنثا لا يجوز الفأوه فان قيل فلم بُنيت أسماء
 الضلات فسيل لوجهين احدها ان الصلة لها كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني والوجه
 الثاني ان هذه الاسماء لها كانت لا تنيد الا مع كلمتين فصاعدا اشبهت
 ١٠ المحروف لانها لا تنيد الا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فاي لم كانت
 معربة دون سائر اخوانها قيل لوجهين احدهما انهم بقوا على الاصل
 في الاعراب تنبها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النومة تنبها على
 ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها
 ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كل وهما معربان فكانت معربة فاعرفه
 ناسب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهمزة وأم وهل
 وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف اُقيمت مقامها فالاسماء من وما وكم
 وكيف والظروف اين وايه ومتى واي حين واين واي يحكم عليها بما
 تضاف اليه فاما الهمزة وأم فقد بيناها في باب العطف واما هل فتكون
 استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتى على الإنسان حين
 ٢٠ من الدهر اي قد اتي ثم قال الشاعر

سائل فوارس يربوع يشد تناسا أهل راونا بسمع الثفت ذي الاكم
 اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لان الهمزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف
 المفعول اولى لان المفعول فضلا بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان
 حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قبل
 لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
 الوصف بالمجمل كما اتوا بذوي توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجناس ولا يأتي بعد أي الا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات الا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراءة
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا اي هو اشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أيهم ضمة اعراب او ضمة بناء قبل اخلف
 المحوون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لم يحدفوا
 المبتدأ من صلته دون سائر اخواتها نقصت فبنيت وكان بناءها على
 الضم اولى لانها اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبول وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
 ضربت أيهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عند قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَبَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَهُمُ اَيُّهُمْ وذهب يونس الى إلغاء
 الفعل قبله ويتزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداء من غير تدبر قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا

لانها تنفرد الى صلات توضيحها وتبينها لانها لم تفهم معانيها بانفسها الا
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى نضم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي اربع لغات
 .الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر الذال من غير ياء
 والذي بسكون الذال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي بياء ساكنة
 والتي بياء مشددة والتي بكسر التاء من غير ياء والتي بسكون التاء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتها وهي الجملة التي بعدها بدليل اخوانها نحو من وما
 ١. فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل لانهم لما رأوا التكرات توصف بالمفردات والجمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وأنزلوا التسوية
 ١٠ بينهما جأؤا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل كما اتوا بذي التي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصلا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلها بالموصول
 ٢٠ ويتمها به ولذلك لم يجوز ان يرتفع زيد خرج في قولهم الذي خرج زيد
 لانه يؤدي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اهنا الذي بعك الله رسولا قيل لان العائد
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

اربعة احرف فكذلك ما هنا المحنة الفتحة بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
قولهم في النسب أُسَيْدٌ أُسَيْدِيٌّ ونحو ذلك قيل لئلا تجتمع اربع ياءات
وكسرتان وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها
فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
في النسب واو في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
علامة التانيث التي توجب ثلثا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم
يجب قلبها لانها متقلبة عن حرف اصلي فأجريت مجرى الهمزة الاصلية
نحو قرأ ووضأ وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فأجريت
مجرى الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واو في النسب فكذلك
ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم اماري ومدائني فانما نسبوا الى
الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلوات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلوات قيل

لكثرة ما يلحق النسب من التغير والتغير بالحذف ابلغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واو اولى من قلبها
ياء لانها لو قلبت ياء لآذى ذلك الى اجتماع الامثال الا نرى أنك لو
قلبت رحى وعصى لآذى ذلك الى اجتماع تلك ياءات وذلك مستغفل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى شج شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحه للعة
التي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصود
نحو عصا ورخا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزي وقاض مغزي ومغزوي وقاضي وقاضوي قيل
اما من قال مغزوي فابديل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي واما قاضوي فابدلت
من الكسرة فتحه وقلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزي فقالوا قاضوي كما
قالوا مغزوي واما من قال مغزي وقاضي فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
١٥ فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرتجي مرتجي والى مشتري مشتري قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
٢٠ فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكي بشكي والى جمزي جمزي قيل لانه لما نوالبت فيه تلك
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان المحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان المحركة المحققة بما كان على

علامتي ثانيث والرابع انها اتما حذف لان هذه التاء حكما ان تنقلب في
الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
نارة تاء ونارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء الثانيث
بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
فكذلك هاهنا تحذف تاء الثانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فُعَيْلة
وفُعَيْلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهني وإلى ربيعة ربي دون باب
فَعِيل وفُعِيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثقيني وفي النسب الى هذيل
هذيلي قيل اتما وجب حذف الياء في باب فُعَيْلة وفُعَيْلة دون باب
فَعِيل وفُعِيل لان باب فُعَيْلة وفُعَيْلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف
وها طلب التخفيف وتأسيس التغير لحذف تاء الثانيث وباب فَعِيل^{١٠}
وفُعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
فُعَيْلة وفُعَيْلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفُعِيل سبب
لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقِر
شَقري وإلى نَهْر نَهري بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف^{١١}
الا ترى انهم لو قالوا شَقري ونَهري بالكسر لأدى ذلك الى توالي كسرين
بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا
شَقري ونَهري فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِي عَلوي
بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بقي على وزن فَعِيل
وابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار^{١٢}
علي كرحا وعصا فقللوا من الالف واوا فقالوا علوي كما قالوا رَحوي
وعَصوي فان قيل فلم وجب قلب الف رَحًا وعصا واوا قيل اتما
وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدتي وعمري وبغدادتي ومصري ونحو ذلك قيل اولاً انها كانت ياء
تشبيها بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
١. ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها نوناً لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قيل لخمسَةِ اوجه احدها انها
انها حذفت لثلاث نفع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا نفع في حشو
الكلمة والثاني انها حذفت لثلاث يؤول الى الجمع بين تاء التانيث
١٥ في النسب الى الموثث اذا كان المنسوب موثقاً الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصري لقلت
في الموثث امرأة كوفتية وبصرية فلما كان يؤول الى الجمع بين تاء
تانيث في الموثث نحو كوفتية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لثلاث يجمعوا بين علامتي
٢٠ تانيث في الموثث والثالث انها حذفت لان ياء النسب قد تنزل
منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
وروم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدرُ حُرِبْتُ حرباً والمصدر في الاصل مذكّر
والناب روعي فيها معنى الناب الذي هو السنّ وهو مذكّر لانّها سُيِّت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القبيص وانما
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديمة وورثة وامية لوجهين ٥
احدهما انّ الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالمذكّر والوجه الثاني انهم زادوا
التاء تأكيداً للتانيث ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء
تنبيها على الاصل المرفوض كما صححو الواو في العود والحركة تنبيها على
انّ الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال ١٠
فكلا القسمين شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبهمّة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكنة قالوا في تصغير ذا ذبّا وفي تاء تيّاً
وفي الذي الدبّا وفي التي التيّاً قيل انما فعلوا ذلك جرياً على اصول
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لانّ الاسماء المبهمّة لها كانت
مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتمكنة لتغايرها ١٥
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكنة وزادوا في
آخرها الفاء ليكون علماً للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة وجوّزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذبّا وفي تاء تيّاً فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة قيل انما لم
يتمنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لانّ ٢٠
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتمكنة فإنّ اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانّها اسماء مبنيّة فجعل في آخرها الف لتكون

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها خصَّ بأبنية تدلُّ على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل أنها وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التكمير لأن التصغير يجري مجرى
 التكمير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفيرج كما قالوا في التكمير
 سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التكمير لأن التصغير والتكمير من واد واحد
 فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشميسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل أنها ردوا التاء في التصغير لأن التصغير يردُّ الاشياء الى اصولها
 الا ترى أنهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيبب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لأنك تقول في تكثيره ابواب
 وبَوَّبْتُ بابا واصلها في ناب الياء لأنك تقول في تكثيره انياب وتَبَّيْتُ نابا
 وفي الامر منه نَبَّ وفي الامر من الأول بَوَّب فاذا كان التكمير والتصغير
 ١٠ يردان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردُّها في التصغير واختصَّ ردُّ التاء
 في الثلاثي لخصته لفظه فاما الرباعي فلم يردَّ فيه التاء لطوله فصار الطول
 بدلا من تاء التانيث فاما ما لم يردَّ فيه التاء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الابل نيبب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما اثبتوا
 فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمة وفي وراء
 ورثة وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انها لم يلحق التاء في
 التصغير لما كان ثلاثيا لانه أجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
 لأن الفوس في معنى العود والعُرس بنطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف يقع ما بعد
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبقى على الكسر فان قيل فلم
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير
 قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجلا وفي درهم درهم
 وفي دينار دينير قام رجلا مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير .
 وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ
 زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك المحرف دليلا على التصغير لانه
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
 ولم كانت تالفة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو ١٠
 وانما كانت ساكنة تالفة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
 فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
 انها حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
 يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجلا انك
 قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة تالفة وغيرت ١٠
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيره
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
 من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
 فلم الرموز التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنية
 التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا ٢٠
 قلت رجلا فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت
 رجال فقد ضمنت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
 اضعف من التكسير في التغير وكان المراد به معنى واحدا اُلزم طريقة
 واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغير ويكون كثيرا

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل
 سفارج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
 اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
 بعد الف التفسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
 ليس بتثقيب فلها كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
 الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
 قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
 الاصل فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلبون
 لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
 فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا
 في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبو الالف والواو وايقوا
 الياء على حالها قيل انما قلبو الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وايقوا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
 ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
 ١٠ نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضمّ اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
 المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني
 اول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر
 والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
 الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيّنا للضمّة
 وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

او اربع والثاني أنك قلت يلعبن واللمعة يياض قليل فليس فيه كبير
 شأن والثالث أنك قلت يقطنن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجنان ويبسلن وهذا عندي ليس
 بصحيح لان هذا الجمع يجرى للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وَهُمْ فِي
 الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدل على ذلك أنه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرّون وكما ان قولهم الزيدون
 والعمرّون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وأما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ولو صحّ فيجتمعا ان يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 فان قيل فلم جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلّة قيل انها جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأذن وأذان وطنب وإطناب وكنف
 وإكتاف وإبل وآبال وان يكتفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لان ما كان
 على اربعة احرف لها كان اثقل مما كان على ثلاثة احرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانها اخفت الحروف
 لانها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً
 في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انها وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثغلاً فحذف طلباً للختة وكان
 الآخر اولى بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة لان الحذف في آخر

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرَات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قيل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لانّ الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَات لكم يفتح الواو قال الشاعر
 أخو يَبيضات رائحٌ متأوَّب رقيقٌ بمسحِ المنكبينِ سَبُوح
 وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلاثا يجمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات ومائة ملالات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضمّ اللّاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما الضمّ فللتابع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُد عَضُد فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر اللّاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سدره وسدّرات وسدّرات وسدّرات قيل اما الكسر فللتابع واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَيْف كَيْف كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله الفاعلة عند بعض النحويين ويحجّون بما روي عن حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا الجفّنات الغرّ يلمعن بالضّحى واسيافنا يقطرن من تجدّة دما
 فلم ير فيه اهتزازا فعانبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع واغضيت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت الجفّنات وهي تدلّ على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حفّنات

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدى الى اجتماع واوين
وضمة نحو ثوب وحووس وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
في الياء لانها اخفت من الواو فكذلك خصوا ما كان عينه واوا بنعال
وما كان عينه ياء بنعول فان قيل فمن اين زعم ان افعلا لا يكون الا
في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل .
قيل انما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقوله

امتزلي ممي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعْلان قيل
لان فعلا مفصور من فُعَال وما كان على فُعَال فانه يجمع على
فِعْلان نحو غُرَاب وِغْرِيَان وِعُقَاب وِعُقْبَان وكذلك ما كان
مفصورا منه يجمع على فِعْلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين في المجمع نحو جَفَنَات وَقَصَعَات وسكنت
في نحو خَذَلَات وَضَعَبَات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
وصعبة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنَات وَقَصَعَات
للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَذَلَات وَضَعَبَات فان قيل فلم كان الاسم
اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل انما
كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

اَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ احشَاء قلبه خنوقا ورفضات الهوى في المناصل
فسكن رَفَضَات والاصل رَفَضَات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

تَكْمِلُوا عَلَيْهَا فَقَالُوا أَنَّهُمَا قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَخٍ أَفْرَاحٍ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَتَمَّ
حَمْلَهُ عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَكَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارٍ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَخٍ
أَفْرَاحٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الرَّاءَ وَهُوَ حَرْفُ تَكَرُّرٍ فَيَتَزَلُّ
التَّكَرُّرُ فِيهَا مِثْلَ مِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ بَفَحَّ الْعَيْنِ فَيُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ
• كَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ رُغِبَ الْحَوَاصِلَ لَامَاءَ وَلَا شَجَرَ
أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْنِرْ عَلَيْكَ سَلَامَ اللَّهِ يَا عَمْرُ

وَأَمَّا أَنْفٌ فَاتَّهَا جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَا فِ لَانٍ فِيهَا النُّونُ وَالنُّونُ
فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ الْغَنَّةُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ فَيُجْمَعُ عَلَى
أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَنْدٌ فَاتَّهَا جَمْعُ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزْنَادٌ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا لَمَّا
ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَخْرُجَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَنْدًا
فِي مَعْنَى عُودٍ وَعُودٌ يُجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءَ أَوْ وَاوًا عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى
أَفْعَلٍ قَبْلَ لَانِهِمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَلٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لِأَدَى ذَلِكَ
١. إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ لَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ أَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عُودٍ
أَعُودٌ لِأَدَى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءُ تُسْتَشْفَلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ
لَانِهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ يَاءَ وَوَاوٍ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَشْفَلُ عَلَيْهَا
الضَّمَّةُ أَكْثَرَ مِنَ الْيَاءِ لَانِهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ وَاوَيْنِ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَشْفَلًا
عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ
٢. الْكَثْرَةِ قَبْلَ لَاشْتِرَاكِهَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهَا حَرْفٌ لَيْسَ
فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مِمَّا
عَيْنُهُ وَاوٍ بِفَعَالٍ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَمِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ بِفَعُولٍ نَحْوُ شَيْخٍ وَشُبُوحٍ
وَهَلَّا عَكَسُوا قَبْلَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى
فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَا يُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ عَلَى

حَدَّ النكرة ما لم يُخَصَّ الواحدَ من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما
 اشبه ذلك وحَدَّ المعرفة ما خُصَّ الواحد من جنسه فان قيل فباي
 شيء تُعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
 نحو الفرس والغلام ودخول رب عليها نحو رب فرس وغلام وما اشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع ٥
 الاسم المضمَر والعلم والمبهم وهو اسم الاشارة وما عرِف بالالف واللام
 وما اُضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم المضمَر فعلى ضربين متصل
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
 انا ونحن وانت وانتما وانتم وانتِ وانتن وهو وهما وهم وهي وهن واما
 المنصوب المتصل فإيائي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه ١٠
 وإياها وإياهم وإياها وإياهن وذهب الخليل الى انه مظهر استعمل استعمال
 المضمَر ومنهم من قال انه اسم مبهم اُضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مبهم
 اُضيف غيره ومنهم من قال انه بكالهِ اسم مضمَر ولا يُعلم اسم مضمَر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمَر اُضيف الى الكاف ولا يُعلم
 اسم مضمَر اُضيف غيره والصحيح ان ايا اسم مضمَر والكاف للخطاب ولا ١٥
 موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المضمَر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لان الشيء لا يعبد بما هو أكثر منه وقد
 بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فمخوِّمَت وقمنا وقمت
 وقمنا وقمت وقمت وقمتن والمضمَر في قام وقاما وقامت وقامتا وقمن ٢٠
 والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب
 وما اشبه ذلك واما المنصوب المتصل فمخوِّمَتِنا ورايتنا ورايتك
 ورايتكما ورايتكم ورايتكن ورايته ورايتها وراينهم وراينها وراينهن وما
 اشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مَرِي وبنا وبلك

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فنحنضه على الجوار وكقول الآخر .
 كَانَ نَعَجَ الْعَنَكِيَّاتِ الْهَرَمَلِ . وكقولهم جَعَرَصَيَّ خَرِبٍ وَمَا
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 . باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجوارب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففساد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم
 ١٠ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملا
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والتكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او التكرة قبل لابل التكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد التكرة والمعرفة قبل

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيننا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزاء
 فلطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما وايتي ومها ومتى واين وايان وايتي
 وايتي حين وحيثا واذا فانها عملت لانها قامت مقام ان فعلت عملها
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا ايان وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام
 المحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ١٠
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف ١٥
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من المحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 الفعل المضارع انها أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع ٢٠
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه
 في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كانتا صربت قدام أعينها قطنا بمستحصد الاوتار ملحوج

وحرف الشرط يعمل المجزم وكذلك ما اشبهه وإتباعه واجب لحرف الشرط ان يعمل المجزم لانه يقتضي جملتين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أختير له المجزم لانه حذف وتخفيف فبمئزله لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الامر فأتباعا واجب ان تعمل المجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام المجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وإن كان احدهما كان جزما والآخر وقفاً فاما لا في التبعي فأتباعا واجب ان تجزم حملاً على الامر لان الامر ضد التبعي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الامر مبنياً على الوقف وقد حمل التبعي عليه جعل التبعي نظيراً له في اللفظ وإن كان احدهما جزماً والآخر وقفاً على ما بيننا فلها واجب ان تعمل المجزم فان قيل فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لان لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها فان قيل فهلاً جُوزَتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لان الاصل في حروف الشرط والجزاء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثنان من الماضي فعدل عن الانتقال الى الاخف فاما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جُوزَنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الانتقال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت إن المجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت أنك في حال ظنّ وذلك لأنّ اذن
 أنّها عملت لأنّها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وأمّا كي فتستعمل
 على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد .
 نحو جئتكم لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير أن لأنهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جرّ ولأنهم يقولون كيما كما يقولون كيما وأنّها وجب ان
 يقدر بعدها ان لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير أن بعدها وبعد الفاء والواو وآو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول انّ ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني انّ
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلتنقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث انّ ان لها كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاضمار فاعرفه نصب ١٥
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي .
 في الفعل المضارع الجزم قيل أنّها وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لأنّ لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما انّ ان التي للشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى أنك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك وأما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
. كقولهم ويل أمه ويلمه وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
أما زيدا فلن اضرب لأن ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان المحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب
. عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
وأما لن فمعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها وأما اذن فتستعمل
. على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فهراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن أكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها وإعمالها نحو قولك ان تكرمي انا أكرمك
وأذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
. بها فترجع الى القسم الاول ويجوز إعمالها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن أكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمي
اذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدل على الجنس ألا ان تختلف
 انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم
 الدال على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو
 جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك مرتين .
 او مرارا فلما لم يجر ذلك دل على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث ان الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يضم اليها غيرها كما
 يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع ان
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في
 ١٠. يفعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قبل الالف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

١٥

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى النصب قبل انما
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
 لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 ٢٠. هه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليها ويحكي عن الخليل بن احمد انه قال لا
 ينصب من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثر من على خلافه

لأنها وجب ان تكون معربة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لأنه من الاعراب المجزء فلو أنها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لأنه في الحقيقة ليس بجزء
الفعل وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لأنها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للجر والنصب وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف
علامة للجر والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأن الثبوت أول والحذف
١٠ طار عليه كما ان الرفع أول والجر والنصب طاريان عليه فأعطوا
الأول الأول والطاري الطاري والنصب فيها محمول على الجزم لأن
الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وكما ان النصب في التثنية والمجمع
محمول على الجر فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل
فلم استوى النصب والجر في قولهم انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء
١٥ الأحاد ما حمل نصبه على جره قيل لأن قولهم انت تفعلين يشابه
لفظ المجمع الا ترى ان المجمع في حالة النصب والجر يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلما اشبه لفظ المجمع حمل
عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على المجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه
٢٠ الامثلة معربة لا حرف اعراب لها وذلك لما بينا من استخالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وإنما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الأول ان الفعل يدل على

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرى ويخشى
فأثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
الانحزام ونحو الواو والياء في حالة النصب فسؤوا في يخشى بين النصب
والرفع قسيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان يقال هو
يغزو ويرى ويخشى بضم الواو في يغزو والياء في يرى ويخشى الا انهم
استغفلوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرى فحذفوها فبقيت
الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرى واما الياء من يخشى
فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في
الانحزام لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه
الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات ١٠
ماخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
بينها والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
الحركات كذلك وكما انما تحذف للانحزام فكذلك هذه الحروف وقد حكي
عن ابي بكر بن السراج انه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل
بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها ١٠
وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل
على الفعل ان وجد حركة اخذها والا أخذ من نفس الفعل وسهل
حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف فتصير في
حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما فتحوا
الواو والياء في يغزو ويرى في النصب لثمة الفتحة فانقلبت الياء في ٢٠
نحو يخشى الفا لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
الخمس المثلة نحو يفعلان وتعلان ويفعلون وتعلنون في حالة
الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والانحزام محذوف قبل لان هذه الامثلة

وإما ما ذهب اليه الكوفيون ففساد وقولهم ان الأصل في تم لتفم وإذهب
 لتذهب إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وإنه لو
 كان الامر كما زعمهم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس واحرنجم واعلوط وما اشبه ذلك
 بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم ان فعل
 التهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لان فعل التهي
 في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكان معربا وإما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله
 ١٠ وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انما حذفنا هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للرفع على الأصل
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجر لا تعمل مع
 الحذف فحروف الجزم اولى وإما البيت الذي انشدوه وهو قوله .
 ١٠ محمد تقي نفسك كل نفس . فقد انكره ابو العباس المبرّد ولو سلمنا
 صحته فنقول قوله تعد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة
 وانما حذفت الياء للضرورة اجتنأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 أكثر من ان يحصى وإن سلمنا ان الأصل لتفد وإنه مجزوم بلام مقدرة
 غير اننا نقول انما حذف اللام للضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 ٢٠ لا يجوز ان نجعل اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه
 الاسماء من الخمسة الوجة التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه
 الرفع والنصب والجزم فاما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضا
 في صدر الكتاب وإما النصب والجزم فسنذكرها ايضا فيما بعد هذا

ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
 متى نك في صديق او عدو تخبرك العيون عن القلوب
 والوجه الثالث انها لم يبين على الضم لان من العرب من يجتزئ بالضمّة
 عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر
 فلو أنّ اطباءً كان حولي وكان مع اطباءً الشفاء .

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
 فلم يبنى فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء
 والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف لانه الاصل
 وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه المجزم واستدلوا على ذلك
 من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انها قلنا انه معرب مجزوم لان
 الاصل في تم واذهب لنتم ولتذهب قال الله تعالى فَبَدَّلَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ
 خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر انها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازبه لتأخذوا مصافقكم
 فدل على ان الاصل في تم لنتم واذهب لتذهب الا انه لها كثير كلامهم
 وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه .
 فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ائي شيء
 وكقولهم ويله والاصل فيه ويل امه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
 هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم
 نحو لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لان النهي ضد
 الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
 انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغزُر اِرْمِ اخشَ
 فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
 مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف المجزم مع الحذف قال الشاعر
 مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ اذا ما خُفْتُ من امرٍ تَبالَا

الباب التاسع والاربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماضي وحاضر ومستقبل قيل لان
 ١٠. الازمنة ثلاثة ولها كانت ثلاثة وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماض
 وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبن النعل الماضي على حركة ولم كانت
 المحركة فتحه قيل انها بني النعل اولا لان الاصل في الافعال البناء
 وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لان النعل الماضي اشبه
 الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
 ١٠. برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك
 تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تنعل افعل فلما قام الماضي مقام
 المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا
 له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
 كانت المحركة فتحه لوجهين احدهما ان الفتح اخف الحركات فلما وجب
 ١٠. بناؤه على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثاني
 انه لا يخلو اما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
 يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقل لا يبنى ان
 يبنى على ثقل واذا كان الجذر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
 يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
 ٢٠. ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
 الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على
 الاثقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء
 لا ترى انها يجتمعان في الردف نحو قوله
 ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذِكرُ العجْرَم للذنوب

لَمَّا كَانَ جَمْعًا لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً فَكَأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ وَالْوَجْهَ
الثَّانِي أَنَّهُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ فَعَدَمُ النَّظِيرِ يَقُومُ مَقَامَ عِلَّةٍ ثَانِيَةٍ
وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّهُ جَمْعٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكْتَسِرَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ
لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْكِيرُ وَالْوَجْهَ الرَّابِعُ أَنَّهُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي
الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فَجَرَى بِجَرَى الْأِسْمِ الْأَعْجَبِيِّ لِأَنَّ الْأَعْجَبِيَّ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ
وِزْنِ الْعَرَبِيِّ وَالْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ بِرُجْعَانِ إِلَى الْأَوَّلَيْنِ وَإِنَّمَا مَا كَانَ
مَعْدُولًا عَنِ الْعَدَدِ نَحْوَ مِثْنَيْنِ وَثَلَاثٍ فَإِنَّمَا مَنَعَ الصَّرْفُ فِي النِّكَرَةِ
وَذَلِكَ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ عَدِلَ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَإِنَّمَا عَدِلَ
فِي اللَّفْظِ فَظَاهِرٌ وَإِنَّمَا عَدِلَ فِي الْمَعْنَى فَلِأَنَّ الْعَدَدَ يَرَادُ بِهِ قَبْلَ الْعَدْلِ
الدَّلَالَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْدُودِ لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَنِي اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ
أَرَدْتَ قَدْرَ مَا جَاءَكَ وَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي مِثْنَيْنِ وَثَلَاثَ لَمْ يَجْزِ حَتَّى يَتَقَدَّمَ
قَبْلَهُ جَمْعٌ لِنَدْلٍ بِذِكْرِ الْمَعْدُودِ عَلَى التَّرْتِيبِ فَتَقُولُ جَاءَنِي الْقَوْمُ مِثْنَيْنِ
مِثْنَيْنِ وَثَلَاثَ ثَلَاثَ أَيْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ
مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النِّكَرَةِ فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ
دَخَلَ جَمْعٌ مَا لَا يَنْصَرَفُ الْحِجْرُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةُ قَبِيلٌ
لِثَلَاثَةِ أَوَّجِهِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ
لَا تَكُونُ مَعَ التَّنْوِينِ فَلَمَّا لَا وَجَدْتَ مَعَ التَّنْوِينِ أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ
فَدَخَلَ الْحِجْرُ فِي مَوْضِعِ الْحِجْرِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ
قَامَتْ مَقَامَ التَّنْوِينِ وَلَوْ كَانِ التَّنْوِينُ فِيهِ لَجَازَ فِيهِ الْحِجْرُ فَكَذَلِكَ
مَعَ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ بَعْدَ
عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ فَلَمَّا بَعْدَ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ دَخَلَ الْحِجْرُ فِي مَوْضِعِ الْحِجْرِ
لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَلِهَذَا الْمَعْنَى دَخَلَ الْحِجْرُ مَعَ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

والمؤنّت السالم فلما حُمِلَ الجَرُّ على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجَرُّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة إلا خمسة انواع افعل اذا كان نعنا نحو
ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حلي وحمراء وما كان على
. قعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه قيل اما افعل فانها لم
ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل
١٠ وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ انصرف لانه
لما سُمِّيَ به زال عنه الوصف واذا نُكِّرَ بقي وزن الفعل وحده فوجب
ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نُكِّرَ رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجتمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
١٠ الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سُمِّيَ به واما ما كان آخره الف التانيث
فانها لم ينصرف لانه مؤنث وتانيثه لازم فكأنه اُنْتُ مرتين فلهذا لا
ينصرف لان العلة فيه قامت مقام علتين واما ما كان على فعالن مؤنثة
فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الف التانيث
٢٠ نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
ان بناء مذكوره مخالف لبناء مؤنثه وان لم يكن له مؤنث على فعلى
نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فانها منع
من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التمامي الوجه الاول انه

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهي
 جَمْعٌ وَوصف وتانيث ومعرفة وعَجْمَةٌ ثم عدل ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لأن وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
 على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا نرى أنه لا يقال
 عطشانة وسكرانة كما لا يقال جمرأة وصفراء والتعريف فرع على التنكير
 والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لأنه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا ١٠
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما
 كانت فروعا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو انقل من الاسم
 لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من ١٥
 الصرف بعلّة واحدة لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلّة
 تقوم مقام علتين فحينئذ تَمْتَنَعُ من الصرف بعلّة واحدة لقيام علّة مقام
 علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التنوين والجزم قيل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التنوين لأنه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع الجزم تبعاً له والوجه الثاني انه ٢٠
 انما منع الجزم اصلا لا تبعاً له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جزم ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل الجزم على النصب فيما لا ينصرف قيل لأن بين الجزم
 والنصب مشابة ولهذا حمل الجزم على النصب في التثنية وجمع المذكر

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق المحكم فيها وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فإما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أريد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المنقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم أنها لإبل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى اشخاصا فغلب على ظنه أنها إبل فاخبر بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدركه الشك فرجع الى السؤال والاستنبات فكانه قال بل أي شاء
 ولا يجوز ان تقدّر بل وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنات ولكم البنون ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل
 له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 ١٠ فإما إما فليست حرف عطف ومعناها بمعنى أو إلا أنها اقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام الى أو له وإما إما فينبى الكلام معها من أو له
 على الشك وإنها قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما ان يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فاذا قلت قام
 ١٠ إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 ان يجمع بينهما وبين الواو فلما جمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قبل تسع وهي وزن النعل
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة

الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقى الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
فيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَادْخُلُوا آلَ بَابَ سَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةً
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا آلَ بَابَ سَجْدًا ولو كانت
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين ما يتأخر في
الآخري قال ليد

أَعْلَى آيَاتِهِ بِكُلِّ آدَكَن تَاتِي أَوْ جَوْنُو قُدَحَتِ وَقُضَّ خَتَامُهَا
وتقديره قُضَّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتِ لَآئِهِ يَرِيدُ بِالْجَوْنَةِ هَاهُنَا الْقُدْرُ وَقُدَحَتِ
أَيِ غُرِفَتْ وَالْمَعْرِفَةُ يُقَالُ لَهَا الْمَقْدَحَةُ وَقُضَّ خَتَامُهَا أَيِ كُشِفَ غَطَاؤُهَا
وَالْغُرْفُ أَنْتَاهَا يَكُونُ بَعْدَ الْكُشْفِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالْجَوْنَةِ الْخَايَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْمُرْتَجَلِ فِي
شَرْحِ السَّبْعِ الطُّوْلِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ
الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو كَمَا يُقَالُ بَيْنَهَا وَيُقَالُ اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَلَوْ
كَانَتْ الْوَائِي تَتِيدُ التَّرْتِيبَ لَمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ أَنْ تَقَعَ هَاهُنَا لِأَنَّ هَذَا
النَّعْلَ لَا يَفْعُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَدَلَّ عَلَى
أَنَّهَا تَتِيدُ الْجَمْعَ دُونَ التَّرْتِيبِ فَاِمَّا النَّاءُ فَانَّهَا تَتِيدُ التَّرْتِيبَ وَالتَّعْقِيبَ
وَتَمَّ تَتِيدُ التَّرْتِيبَ وَالتَّرَاخِي وَأَوْ تَتِيدُ الشُّكَّ وَالتَّخْيِيرَ وَالْإِبَاحَةَ وَلَا تَتِيدُ
الذَّنِي وَبَلْ تَتِيدُ الْاِنْتِقَالَ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ أُخْرَى وَلَكِنْ تَتِيدُ
الْاِسْتِدْرَاكَ وَأَنَّهَا تَعُطِفُ فِي الذَّنِي دُونَ الْاِثْبَاتِ بِخِلَافِ بَلْ فَانَّهَا
تَعُطِفُ فِي الذَّنِي وَالْاِثْبَاتِ مَعًا فَانْ قِيلَ فَلَمْ جَازَ أَنْ نَسْتَعْمِلَ بَلْ بَعْدَ
الذَّنِي لَكِنْ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ نَسْتَعْمِلَ لَكِنْ بَعْدَ الْاِثْبَاتِ كَيْلَ قِيلَ لِأَنَّ بَلْ
أَنَّهَا تَسْتَعْمِلُ فِي الْإِيجَابِ لِأَجْلِ الْغَلْطِ وَالنَّسْيَانِ لَمَّا قَبْلَهَا وَهَذَا أَنَّهَا
يَفْعُ فِي الْكَلَامِ نَادِرًا فَاقْتَصَرُوا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَامَّا اسْتِعْمَالُ لَكِنْ
فَانَّهَا يَكُونُ بَعْدَ الذَّنِي فَجَازَ أَنْ يَشْتَرِكَ مَعَهَا فِيهِ لِأَنَّ الْكَلَامَيْنِ صَوَابٌ

به فأتى بالذي قصد وإبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البديل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي
 الفارسي انه قيل له كيف يكون البديل ايضاحا للبديل وهو من غير
 جملته فقال لما لم يظهر العامل في البديل وانما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوبِخَهُمْ سَفَهًا مِنْ
 ١٠ فُضَّةٍ فَظَهَرَ اللّام في يومهم وهي بدل من مَنْ ويدل على ان العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ اَلَمْثَلُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَظَهَرَ اللّام مع مَنْ هو بدل
 من الَّذِينَ استضعفوا فدل على ان العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل
 ١٠ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثر على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

٢. ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والياء وثم واو
 ولا ويل ولكن وام وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما
 غيرها من المحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
 واذا كانت هذه المحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

إِنِّي وَأُسْطَارِي سَطْرَانِ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا تَصْرُ تَصْرُ تَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والاربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الابيضاح ورفع الالتباس
وازالة التوسع والحجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فقولك جاءني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكل كقولك
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبُّهُ عَلَى النَّاسِ نَجْجٌ أَلَيْسَتْ مِنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَيِّلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتغال فنحو قولك سلب زيد ثوبه
ويعجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقولك قتال فيه بدل
من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر
لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَةٍ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
 كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك
 سائرهما فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف
 فاذا قلت جآني زيد الظريف كان العامل فيه جآني وإذا قلت رأيت
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف
 كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن
 الاخفش الى ان كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع وإلى ان كونه صفة
 لمنصوب اوجب له النصب وإلى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجز
 والذي عليه الاكثرون هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه نصب
 ١٠ ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع
 ١٠ اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين بزيد على الآخر
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم
 مشترك الا ترى أنك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا
 واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه
 ٢٠ ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انه اسم جامد كما ان
 البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف ان العامل فيه هو العامل
 في الاسم الاول والدليل على ذلك أنك تحمله تارة على اللفظ وتارة
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على
 الموضع قال الشاعر

عدّة حول كلّ رجُب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
 فانّ القصيدة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّ مطّردا .
 فيحتمل ان يكون تأكيداً للضمير في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الايات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ لا يفتح
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتنفصيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى انّ المسئين يزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
 فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التنفصيل الا ترى أنّك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
 لاننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تنبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجرّه
 وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتذكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لانّ
 المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

بأنّ الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف المفصولة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجليهما سلامى واحدة . فلا حجة فيه لانه لا يمكن ان يحذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت انها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز تأكيد النكرة قيل إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز تأكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لكنّه شاقّة أن قيل ذا رَجَبٍ يا ليت عدّة حولِ كِلِه رَجَبٍ
فجرّ كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كرّ فيها حَفْدًا يوما جديدا كلّهُ مطرّدا
فاؤكد يوما وهو نكرة بكنه واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرّت البكرة يوما اجمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما قول الشاعر . يا ليت عدّة حول كلّ رجبا . فالرواية . يا ليت

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجُمِعَ هل من
معارف ام تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
تأكيدا للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
بين جُمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن النعل واما
جمعاً فلألني التأنيث نحو صحراء واما جُمع فللتعريف والعدل عن
أَجْمَعَ جمعاً وقياسه جُمع كُحْمَرُ فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
والتعريف واما كلا وكلتا ففيهما إفراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل
على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالإفراد اعتبارا باللفظ وتارة
بالثنية اعتبارا بالمعنى قال الله تعالى كِلْتَا أُخْتَيْنِ أَنْتَ أَكُلْتَهُمَا فَرَدَّ الضمير ١٠

الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب
فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتبارا بالمعنى وقال راب اعتبارا ١٠
باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للثنية انها لو كانت
للتثنية لانقلب في النصب والجزم اذا اضيفتا الى المظهر لان الأصل هو
المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
المرايتين ومررت بكلتا المرايتين فلو كانت للثنية لوجب ان تنقلب مع
المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للثنية ٢٠
وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للثنية واستدلوا على ذلك
بقول الشاعر

في كِلْتِ رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة
فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لانها لا تختص شيئا بعينه فلها وقعت صفة للنكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قبل الفائدة في التوكيد التحقيني وإزالة التجوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَإِنَّمَا كَانَ جَبْرِيْلُ وَحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَمَجِدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا المجاز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فهو جاءني زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عنه كله اجمع اجمعون جمعا جمعا كلاكنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدم كلهم على اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لان اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانما كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانها لا معنى لها سوى التبع فلم لنا

فعمل في المضاف اليه المجز كما يعمل حرف المجز فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خزٍ ثوبٌ خزٌ فترفع خز
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزاً صفة لثوب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به المحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعل
 الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الان اتصال ولهذا
 اجرى وصفا للكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانها كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولهم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانتها لهما كانت فرعا للواو التي هي فرع للتاء والواو تدخل على المظهر دون المضر لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاخصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لهما كانا جمليتين والجملة تقوم بنفسها وانما تتعلق احدى الجمليتين بالآخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا او منفيا جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِمْ تَذَكُّرٌ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان إيجابا لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلهذا جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم ونماه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال واما جز المضاف اليه فلان الإضافة لهما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

فعل القسم لكثرة

الباء دون غيرها .

عل لازم إلا ترى

لف بالله والحرف

رف الذي يقتضيه

المعدية لأن الباء

القسم بالمقسم به .

على المضر والمظهر

اسم الله تعالى دون

الواو بالمظهر والتاء

فلم جعلوا الواو

أن الواو تقتضي .

لمعنى اقيمت مقامها

خرجها من الشفتين

فلم اختصت الواو

الباء والباء تدخل

الاصل واختصت .

الاصل فان قيل

أن التاء تبدل من

الواو كثيرا نحو قولهم نراث ونجاء ونخمة وتهمة وتيقور والاصل فيه

وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم

inting:

Muhammad

Ibn al-Kāsim

Ibn al-Kāsim

Ibn al-Kāsim

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى المحرف لأنك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولما تضمنا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما وجب ان تحرك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا في مئين مئتن فضموا التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول مئين فيكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين ^{في} من قرأ الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلها كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما -
تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى ^لتَسْجُدْ ^اأَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَادْخُلْ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ وَيَسْتَدِلُّونَ اِيضًا بِقَوْلِ زَهْرٍ بْنِ أَبِي سَلِيٍّ

لَمَنِ الدِّيارُ بَقِيَّةُ الْحَجَرِ أَقْوَمُ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ لِاحْتِجَاجِهِمْ فِيهِ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ^لتَسْجُدْ ^اأَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَالتقدير فيه من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى ^{وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} ^{أَلَيْ كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا} والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا كثير في كلامهم وأما قول زهير بن ابي سلي من حجج ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومذ دهر وإن صح ما رَوَاهُ فَالتقدير فيه من مرجح ومن مر دهر كما تقول مررت عليه السنون ومررت عليه الدهور فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

عدّة حول كلّ رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
 فانّ القصيدة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّ مطردا .
 فيحتمل ان يكون تأكيداً للمضمر في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثمّ لو صحّت هذه الابيات على ما
 روه فلا يجوز الاحتجاج بها لقولها وشذوذها في بابها والشاذ لا يحجج
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لانّ الاشتراك يقع
 فيها الا ترى انّ المسئين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك ١٠
 فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
 لاننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره ٢٠
 وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لانّ
 المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

بأنّ الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف المفصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجليهما سلامى واحدة . فلا حجة فيه لانه لا يمكن ان يحذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت انها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تنفع الا مضافة كما ان هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قيل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لكنّه شاقّة أن قيل ذا رَجَبٍ يا ليت عدّة حول كلّ رجبٍ
فجرّ كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا تعود كَرّ فيها حَفْدًا يوما جديدا كلّ مطردا
فاؤكد يوما وهو نكرة بكنه واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرّت البكرة يوما جمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما قول الشاعر . يا ليت عدّة حول كلّ رجبا . فالرواية . يا ليت

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجمع هل من
 معارف ام نكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
 بهن جمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما
 جمعاً فلألني التأنيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاً وقياسه جمع كحمر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيها افراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالافراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالثنائية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كِلْتَا امْجَتَيْنِ اَنْتِ اَكْلَهُمَا فَرَدَّ الضمير
 الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
 كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل اغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب
 فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للثنائية انها لو كانت
 للثنائية لانقلبت في النصب والمجر اذا اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للثنائية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المفصورة وليست للثنائية
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للثنائية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كِلْتِ رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة
 فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لانها لا تخص شيئا بعينه فلما وقعت صفة للنكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام لأن من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وإنما كان جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَسَيِّدَ الْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ فزال هذا المجاز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فهو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كله اجمع اجمعون جمعا جمع كلاكنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدم كلهم على اجمعين لأن معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لأن اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وإنما كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانها لا معنى لها سوى التبع فلما

فعمل في المضاف اليه الجز كما يعمل حرف الجز فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 نرى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خزٍ ثوبٌ خزٍ فترفع خز
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزاً صفة لثوب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علمنا
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به الحال او الاستقبال واطافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واطافة افعل
 الى ما هو بعض له واطافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانتها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدراً كانت الاضافة في تقدير الانقصال ولهذا
 اجري وصفا للكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانتها كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدراً كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانتها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانتها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدراً
 كانت الاضافة غير محضة لم تند التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاطافة لان اضافته غير محضة كقولهم

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للتاء والواو تدخل على المظهر دون المضر لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاخصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وانما تتعلق احدي الجملتين بالآخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا او متنيا جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِمْ تَذَكُّرٌ يَوْمَئِذٍ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان إيجابا لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلذا جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم ونماه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منتصلا في حالة واحدة محال واما جز المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

الباب المحادي والاربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذِفَ فعل القسم قيل انما حذِفَ فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والتاء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والمحرف المعتدي من هذه الاحرف هو الباء لان الباء هو المحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء دون غيرها من الحروف المعتدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالقسم به . مع تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجا من الشفتين كما ان الباء مخرجا من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على الباء والتاء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً يخطئ عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم نراث ونجاه ونخمة ونيمة ونيقور والاصل فيه وراث ووجه ووخمة ووهمة وويقور لانه مأخوذ من الوقار الا انهم

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى المحرف لآنك اذا قلت ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيت من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولها تضمنا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لها وجب ان تحرك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا في مَنَيْن مَنُنْ فضموا التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول مَنَيْن فيكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلها كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَأَدْخَلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وَهُوَ ظَرْفٌ ١٠ زَمَانٍ وَيَسْتَدِلُّونَ أَيْضًا بِقَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلِيٍّ

لَمَنِ الدِّيارُ بَقْنَةُ الْحِجْرِ أَقْوَمِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ لِأَحَقَّةٍ لَهُمْ فِيهِ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ
فَنَحْذِفُ الْمُضَافَ وَاقِمِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ
الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَأَهْلُ الْعِيرِ ٢٠
وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَأَمَّا قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلِيٍّ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ فَالرَّوَايَةُ
فِيهِ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ وَإِنْ صَحَّ مَا رَوَاهُ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مِنْ مَرَّ حَجَجٍ وَمِنْ
مَرَّ دَهْرٍ كَمَا تَقُولُ مَرَّتْ عَلَيْهِ السَّنُونَ وَمَرَّتْ عَلَيْهِ الدَّهُورُ فَنَحْذِفُ الْمُضَافَ
وَاقِمِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

فهذه الالوجه الثلاثة التي في حتى وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وأما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الالوجه الثلاثة ينشد
 ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادة حتى تغله ألقاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر بجتي والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل
 واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جازا قيل إنما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها الحذف والاصل فيها ١٥
 منذ فحذف النون منها والحذف إنما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ أنك لو صغرتها او كسرتها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكسيرها أمانذ لان التصغير والتكسير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ ٢٠
 ليلتان قيل إنما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم يبيت مذ ومنذ قيل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

ان تكون حرف جز كالي نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى تَطْلُعَ الْفَجْرُ وما
بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه
وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى
وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو
نحو جاءني القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى
زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قيل لأنها اشبهتها بوجه الشبه
بينها ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جاءني القوم حتى زيد كان زيد
داخلا في المحي كما لو قلت جاءني القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا
المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون
ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لأنها لما
كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف
الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية
للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء
كما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبل حتى عمرو ذاهب
قال الشاعر

فا زالت الفتلى تخرج دماؤها بدجلة حتى ما دجلة أشكل

وقال الآخر

مطوت بهم حتى تكمل ركايبهم وحتى الجياد ما يقنن بأرسان

فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون
للجملة بعدها موضع من الإعراب لأن الجملة أنها يحكم لها بموضع من
الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل
يكتب او حالا نحو جاءني زيد فيضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب
واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

حرف المجر من اربعة اوجه الوجه الاول انما تقع في صدر الكلام وحروف المجر لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انما لا تعمل الا في نكرة وحروف المجر تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انه يلزم مجرورها الصفة وحروف المجر لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انما يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم المحرف واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصت بها فاما كونها في صدر الكلام فانها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب فيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فمعلوم ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل بنهم كان التقدير فيه رب رجل بنهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى *وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ* الى قوله *إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوِيهِ* ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فعنها المجاوزة واما على فعنها الاستعلاء واما الكاف فعنها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى *لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ* وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . *لواحق الأقارب فيها كالمفق .* وتقديره فيها المفق وهو الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال قائل على كم وجه نستعمل حتى قبل على ثلاثة اوجه الاول

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
الوجه الاول ان تكون لابنداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَأَجْتَنَبُوا الزَّجْنَ
. مِنَ الْأَوْتَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للتبعض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوتان دون بعض
وانما المقصود اجتناب جنس الاوتان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم إله غيره ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالربع من أحد . اي احد وذهب بعض
الصحوبين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوْا
مِنْ أَبْصَارِهِمْ ومن زائدة وما استدلل به لاجتماعه له فيه لان من ليست
زائدة فاما قوله تعالى وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعض لا
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات او إختافها وإيتائها
. للفقراء . وهي مظالم العباد وإما قوله تعالى يَغُضُّوْا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فمن فيه
ايضا للتبعض لانهم انما امروا ان يغضوا ابصارهم عما حرم عليهم لا
عما أحل لهم فدل على انها للتبعض وليست زائدة وإما الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
. وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين
واما في فعناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
زيد ينظر في العلم وامّا اللام فعناها التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه وامّا الباء فعناها الإلصاق كقولك كتبت
بالقلم اي ألصقت كتابي بالقلم وامّا رب فعناها التقليل وهي تخالف

جرت عليها كل ربح سَبَّوْجٍ من عن بين الخط أو سامع
 وقال الآخر . من عن بين الحياءَ نَفَرَةٌ قَبْلُ . وإذا كانت حرفا
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
 وإما على فتكون اسما وفعلا وحرفا فإذا كانت اسما دخل عليها حرف
 المجر فكأنت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر .
 عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا نِصْلٌ وَعَنْ قِيضٍ يَزِيدُ تَجَهَّلٍ
 وقال الآخر

أنت من عليه تنفض الطَّل بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقعا
 وقال الآخر

فهو تنوش المحوض تَوْشًا من علا نَوْشًا به تنقطع اجواز النلا .
 وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
 نحو علا الجبل يعلو علواً فهو عال كقولك سلا يسلو سلاواً فهو سال
 وما اشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
 زيد دين وإشباهه وإما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فإذا كانت
 اسما قدروها تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف المجر وكان ما
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصالياتٍ ككأ بُؤْتَيْنِ .
 فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم لأنه لا يجوز ان يدخل حرف
 جر على حرف جر كقول الشاعر . بضمك عن كالبرد المُنَمَّ .
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعن بهلك فيه الزيت والنل .
 فالكاف هاهنا اسم لأنها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل اليها
 فإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي كريد
 وما اشبه ذلك وإما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
 قبل وإما مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه المضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجر قيل انما عملت لانها
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانما وجب ان تعمل الجر لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجر فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل وإلى
النصب في المفعول لم يبق إلا الجر فلها وجب ان تعمل الجر واجود
من هذا ان تقول انما عملت الجر لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجر وقع وسطا بين الرفع والنصب فأعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه الحروف على ضربين احدها يلزم الجر فيه والاخر لا يلزم الجر فيه
فاما ما يلزم الجر فيه فمن وإلى وفي واللام والباء ورب واما ما لا
يلزم الجر فيه فالواو والتاء في القسم وحتى ولها موضع نذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجر فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجر فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا وضوء النجم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد أراني للرياح دَرِيَّة من عن يميني مرّةً وشمالي
وقال الآخر

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كترت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
 قيل لانك اذا كترت كان جوابا لمن قال رجل في الدار ام امرأة
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال .
 فان قيل لم بُنيت لامع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع بعد
 من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت .
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في
 السؤال تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى واما المعرفة فلا تقع
 بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى ١٠
 على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر . لا هيتم الليلة في المطي .
 فانها جاز لان التقدير فيه لا مثل هيتم فصار في حكم النكرة فجاز
 ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه ١٠
 جاء مبينا على السؤال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد
 لا ينفرد الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان
 الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كأنك قلت لا اصل
 لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانها لم تكرر لانه صار ٢٠
 بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
 يذر في مجرى يدع لاتفاقها في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف
 قيل لم يجز ان تبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد فلو بنينا مع لا لكان يؤول الى ان تجعل ثلك

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
 لينحط الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما ينحط عن درجة الاصل
 فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب مع اسمها
 لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع النصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف الجر ولا لا تعمل مع النصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
 المحققين فانحطت لا التي هي الفرع عن درجة ان التي هي الاصل فان قيل
 فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرده البناء
 على الفتح في كل نكرة ركب مع لانتها اشبهت النصب للفعول لا لطرده
 فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
 جاز ان تبنى صفة النكرة معها على النفع كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
 ثم ها في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبنى كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تركب لا مع النكرة اذا ركب مع صفتها لانه يؤول الى
 ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف الندبة
 الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
 حبيب البصري الى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف اليه وقد
 بينا الفرق بينهما وبحكون عن بعض العرب انه قال وا عدما وا جُنُبْنِي
 الشائيتناه وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى
 المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يحز نداؤه قيل لانّ المندوب لا ينادى
 ليحبيب بل ينادى ليُشهر النادب مصيبته وانه قد وقع في امر عظيم
 وخطب جسم ويظهر نتيجة كيف لا يكون في حالة من اذا دُعي
 اجاب واما المنادي فهو مخاطب فلو جاز نداؤه لكان يؤذي الى
 ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه نصب ١٨
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل ١٩
 انها بنيت مع لا لانّ التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
 في الدار لانه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
 من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما
 بنيت على حركة لانّ لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فحة
 لانها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحركة حركة ٢٠
 إعراب لا حركة بناء لانّ لا تعمل النصب إجماعا لانها نقيضة ان لان
 لا للني وانّ للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
 الا ترى ان لا لما كانت فرعا على ان في العمل وانّ تنصب مع التنوين
 نصبت لا بغير تنوين لينقطع الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تقطع

الباب السادس والثلاثون

باب النُدْبَة

ان قال قائل ما الندبة قيل تنفع يلحق النادب عند فقد المندوب
 وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان قيل
 فما علامة الندبة قيل واو يا في أوله والفاء وهاء في آخره وأنها
 زيدت واو يا في أوله والفاء وهاء في آخره ليمد بها الصوت ليكون
 المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لأن الالف
 خفية والوقف عليها يزيد بها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر
 الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا
 بأعرف اسمائه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين
 لأنهم اذا عذروه شاركوه في التمتع والرزبة فاذا شاركوه في التمتع هانت
 عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا
 عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لأن
 الف الندبة أنها تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة
 شيء واحد والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف
 اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى أنك لو
 قلت في غلام زيد وثوب خز غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه
 فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف
 الندبة آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء
 واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر
 الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى أنك اذا قلت
 هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن
 شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انها ليسا بمنزلة

اراد أم حمزة فحذف التاء للترخيم فبدل على جوازه وما انشدوه لاحتجة فيه لأنه رخمه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
ألا أضحت حباثلكم رماما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرويته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا يريد ابن حارث وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سبطر يا سبب أو لا قيل اختلف اللغويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك لأنه كما بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون لأنه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى أن ترخيمه بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لأن الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا أنه لا يحذف لأدنى ذلك الى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لأنه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلا يؤذي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلم ولا قائل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لأنهم لو قدروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلما حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال المحركات عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانها وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول في تاريخ حضر موت يا حضر وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف الفهويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما يؤثر النداء فيه ييا والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء ييا فكذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير بن ابي سلي وهو

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا
أواصرنا والرحم بالغيب يذكر
اراد يا آل عكرمة فحذف الناء للترخيم وهو عكرمة بن خصنة بن قيس بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي مينة فيجيب
اراد ابا عمرو الا انه حذف الناء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
أما نرين اليوم أم حمز
قاربت بين عني وجمزي

ذهبا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أهم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب اليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم وبيا
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه إنما جمع بينها لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينها للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر : ها ننثا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خصّ الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب
والتنوين وها من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيمه وذلك لأن الترخيم إنما
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية
الحنة فلا يحتمل الحذف لأن الحذف منه يؤدي الى الإجحاف به وذهب
الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه مخفّكا وذلك نحو قولك
في عُنَى يا عُنْ وفي كَيْفَ يا كَيْت وما اشبه ذلك لأن في الاسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دومان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهزة من أوله وجعلوا الالف واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضا عن هزة القطع فلما كانت عوضا عن هزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعماله فحُفَّت على الستم فجَوَزُوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم أَلْحَقْتُ الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو اللهم قيل اختلف الغويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنها عوض من يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهم ثلاثا يجمعوا بين العوض والمعوّض وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا من يا وإنما الأصل فيه يا الله أمّا بجير إلا أنه لها كثر في كلامهم وجرى على الستم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا أيش والأصل فيه أي شيء وقالوا وَيَلِمُو والأصل فيه وبل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي يدل على أنها ليست عوضا عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر

١٠ إني إذا ما حَدَثْتُ أَلْهًا أقول يا اللهم يا اللهم

وقال الآخر

وما عليك أن تقول كلّا * صليت أو سبحت يا اللهم * أَرَدَدَ علينا شيخنا مُسَلِّمًا فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينها لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأمّا قول الكوفيين ٢٠ أن أصله يا الله أمّا بجير فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدّي إلى هذا المعنى ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم أخزه وما أشبه ذلك قال الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بَعْدَابٍ أَلِيمٍ ولو كان الأمر على ما

١
 بالحقيقة إلا أنهم ادخلوا أيها هاهنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام
 لما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كان المضاف والتكرة منصوبين قيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه منقول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقي ما سواه على الأصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب ييا لأنها نابت عن ادعو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فان قيل أليس المضاف والتكرة مخاطبتين فهلا بُنِيَ لوقوعها موقع أسماء الخطاب كما بُني المفرد قيل لوجهين أحدهما أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرّف بالمضاف إليه فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد وأما التكرة فبعبارة الشبه من أسماء الخطاب ولم يجر بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف والتكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما التكرة فنصبت لفصل بينها وبين التكرة التي يقصد قصدها وكانت التكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلا مع التكرة والميم لأن الأصل فيها النداء بأي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحو أيا والالف واللام لم يطرحو حرف النداء لثلاث يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف أي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

حركة تنضيباً على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قبل لثثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافاً الى النفس كان
 مكسوراً وان كان مضافاً الى غيرك كان مفتوحاً فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قبل جاز الرفع حملاً على اللفظ
 والنصب حملاً على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المبتني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد وضمة بناء وضمة الصفة وضمة اعراب قبل لان الضم
 لما اطرّد في كل اسم متادى اشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه فلما اشبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء
 وان الاسم مبتني فلذلك كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى اشبه الاسماء المضمره
 والاسماء المضمره لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضاً الرفع
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قبل انما جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل نارة على اللفظ ونارة على الموضع قال
 الله تعالى يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرِّفْعِ والنصب فمن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

فمنع من الإضافة وأما العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أضيفت الى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة من وجه لانها عقدٌ مثلها وحملت على التسعين لانها تلبها فالزمت الإضافة تشبيها بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث مائة ولم يقولوا ثلث مئتين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئتين إلا انهم اكتفوا بلفظ المائة لانها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى ثُمَّ تَخْرِجُكُمْ طِفْلاً أَي اُطْفَالاً قال الشاعر

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَيْصُ

اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم اجري الالف مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لأن الالف عقد كما ان المائة عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الآحاد ولم يرد مع الآحاد كالمائة قيل لأن الالف طرف كما ان الواحد طرف لأن الواحد أول والالف آخر ثم تتكرر الاعداد فلذلك اجري مجرى ما يضاف الى الآحاد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوحين احدهما أنه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن كل واحد منهما يتصف بهن الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني أنه اشبه الأصوات لأنه صار غايه ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا ان العشر قامر مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لقرئها منها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو ونون او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلوا بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر النوع تبين المعداد من اي نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده ولانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يثبت كما يلزم بالمضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكانه موجود في اللفظ لانه لم يغم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث لما كان انقل لم يحتمل
 الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
 انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعال في المذكر بالهاء نحو عُراب
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلا العشرة فانها تتغير
 لانها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
 لما ركبوا الآحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا
 الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
 عشر قيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو ضُمَّتا معنى حرف العطف فلما ضمَّتا معنى الحرف
 وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لما حالة تمكن قبل البناء وكان
 الفتح اولى لانه اخفت المحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
 اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما ان علم التثنية فيه هو علم
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية والثاني ان إعرابه
 في وسطه وفي جال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
 كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس أخواته
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
 اثنين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثني عشر الا ترى أنك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

تجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن النصل
 بين المجاز والمجرور لأنّ المجاز والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملاً لإحديهما على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استنهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة وإذا
 كانت خبرية جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانها اذا كانت استنهامية
 حملت على عدد ينصب ما بعد وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 احد عشر رجلاً ونسع وتسعون جارية فلذلك لم يجوز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجزّ ما بعد والعدد الذي
 يجزّ ما بعد يجوز ان يبيّن بالمفرد كائنه درهم وبالجمع كثلثة اثنواب فلهذا
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وأما اختصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلان
 كم لما كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة
 لأنّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت ربّ مختصّ بالنكرة لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح
 في النكرة لا في المعرفة كما بينّا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكّر نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لازمة
 اوجه الوجه الاول انّ الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكّر هو الاصل فأخذ الاصل الهاء فبقي

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النفي فلما أقيا هاهنا مقام
 إلا غيرا عن أصلها في النفي فلم يميز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم بُيئت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 ١٠ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا
 على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينها فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 يجر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

وَأَمَّا خَلَا فَإِنَّهَا تَكُونُ فَعَلًا وَحَرْفًا إِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا
مَنْصُوبًا وَتَنْصَبُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا
لَاِنَّهَا حَرْفٌ جَزْءٌ فَانْ دَخَلَ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ فَعَلًا وَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا
لَاِنَّهَا مَعَ مَا يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ وَإِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا
لَا غَيْرَ قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ
وَسَنَذَكُرُ هَذَا فِي بَابِ مَا يَنْصَبُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ عَمِلْتُ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ النَّصْبُ قَبْلَ
لَاِنَّهَا أَفْعَالٌ أَمَّا مَا خَلَا وَمَا عَدَا فَهِيَ فَعْلَانِ لِأَنَّ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا
كَانَا مَعَهَا يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ وَإِذَا كَانَ يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ انْتَفَتْ عَنْهَا الْحَرْفِيَّةُ
وَوُجِبَتْ لَهَا الْفِعْلِيَّةُ وَكَانَ فِيهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَحَكِيَ
عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ كَانَ يَجْزُءُهُمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا فَيُجْزِئُهَا مَجْرَى خَلَا ١٠
لِأَنَّ خَلَا نَارَةٌ تَكُونُ فَعَلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَنَارَةٌ تَكُونُ حَرْفًا
فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا وَأَمَّا سَيُوبُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ عَدَا إِلَّا النَّصْبَ
لَا غَيْرَ وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَإِنَّهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ
خَبَرٌ لَهَا لِأَنَّ التَّنْذِيرَ فِي قَوْلِكَ جَاءَ فِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا أَيْ
لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا فَبَعْضُهُمُ الْإِسْمُ وَمَا بَعْدُ الْخَبَرُ ٢٠
وَخَبَرُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَانْ قَبْلَ
فَلَمْ لَزِمَ لَفْظًا وَاحِدًا فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ قَبْلَ لَاِنَّهَا لَهَا اسْتِعْمَالًا
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فَأَمَّا مَقَامُ إِلَّا وَإِلَّا لَا يَغْيِرُ لَفْظُهُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِيَدُلُّوا
عَلَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ فَانْ قَبْلَ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ وَلَا فَيَقَالُ

ووافهم ابو العباس المبرّد من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرّف والنصرّف من خصائص الافعال
قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد
• فاذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في
حَاشَى اللَّهِ حَاشَى اللَّهِ ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حَاشَى اللَّهِ والوجه
الثالث ان لام الحجر تتعلق به في قولهم حاشى لله وحرف الحجر انما يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
١٠ وأما قول الكوفيين انه يتصرّف بدليل قوله وما أحاشى فليس فيه حجة لان
قوله أحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسم وهلل
وحمدل وسجل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والمجد
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرّف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
١٠ بل الحذف قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رَبِّ رَبِّ وقد قرئ
بهما قال الله تعالى رَبُّهَا يَوْثُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد
والتحفيف وفي رَبِّ اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتحفيفها وبفتح الراء
وتشديد الباء وتحفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سَوْفَ افعل
سَوَ افعل وهو حرف وزعم ان الاصل في سَافعل سوف افعل فحذفت
٢٠ الناء والواو معا فدل على ان الحذف يدخل الحرف وأما قولهم ان لام
الحجر تتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاش لله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ أَي ردفكم كقوله تعالى الَّذِينَ
هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وما اشبه ذلك وانما زبدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

اولى والوجه الثاني انّ البدل يجري في تعلّق العامل به كجراه لو ولى العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمنعول فلما كان البدل اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بينّا فان قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدّي الى محال وذلك لأنّ المبدل منه يجوز ان يقدر كأنه ليس في الكلام فاذا قدرنا هذا في الإيجاب صار محالا لأنه يصير التقدير جاءني إلا زيد وصار المعنى انّ جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب لأنه يجوز ان لا يبيته احد سوى زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى وسواء قيل لأنّ غير لما اقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها مجرورا بالإضافة ولا بد لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد إلا من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأما سوى وسواء فلزمها النصب لانتها لا يكونان إلا ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لأنّ ذلك يؤدّي الى تمكّنها وهما لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجز ان يُعربا إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأما حاشي فاختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى أنه حرف جرّ وليس بفعل والدليل على ذلك أنه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل على الافعال فيقال ما حاشي زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دلّ على أنه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى أنه فعل

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم
وانها جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المفرد الا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المفرد اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لأن التقدير أستثنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب مبدئي وإذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعملنا معنى إلا
كان الكلام جملتين وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين وأما قول
الفرّاء بأنّ إلا مركبة من إن ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى انّ لو حرفٌ يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكهي المتعنا . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل
ويحوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل أولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى
لانّ اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب . قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا أنه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعذبة ونظيره نصيهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفرّاء من الكوفيّين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بأن وترفع في النفي اعتبارا يلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى ففاسد من خمسة اوجه الوجه الاول أنه لو كان الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والحز في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيدا والوجه الثاني ان هذا يؤدّي الى إعمال معاني الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى أنك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك فكذلك هاهنا والوجه الثالث أنه يبطل بقولهم قام القوم غير زيدا فان غير منصوب فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وأما ان يكون منصوبا بنفسه وأما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال أنه منصوب بتقدير إلا لانا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فأنك إذا قلت نصّب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فهو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نحو عشرون أو تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلا كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله ذو رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يجر بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم وجب أن يكون التمييز نكرة قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صفع الديك على أدم أجش الصهلا
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
أن شاء الله تعالى

بدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام
الفاعل فيها لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يضر فيكون معرفة فلو جاز أن
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجواز والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المنسيرة للهم فان قيل فاعلم
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فحق قولك نصّب زيد عرقا وتنفّأ الكيش شحما فعرقا وشحما كل واحد
منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف المحوّنون في ذلك فذهب سيبويه الى أنه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى لا ترى أنك اذا قلت نصّب زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما
الى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَهَجَّرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كاد نفسا بالفراق تطيب
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لأنه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وأما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فإن الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا حجة فيه ولأن صحّت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنه
قال أعني نفسا وأما قولهم أنه فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كالحال

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم معوله عليه وذهب
 الفراء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
 فيه فعلا او معنى فعل وذلك لأنه يؤدي الى ان يتقدم المضر على المظهر
 فإنه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم
 المضر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن راكبا وإن كان مقدما في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلأ في نفسه عائدة
 الى موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم واهلأ في تقدير التأخير جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذاك هاهنا فان قيل فلم عمل النعل
 اللازم في الحال قيل لأن الفاعل لما كان لا ينعل النعل إلا في حالة
 كان في النعل دلالة على الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان
 لما كان في النعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون الحال نكرة
 قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للنعل ولهذا سماها سبويه نعتا للنعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل النعل عليه وإن لم تذكره الا ترى ان
 جاء يدل على مجيء وإذا قلت جاء راكبا دل على مجيء موصوف بركوب
 فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذاك وصفه يجب
 ان يكون نكرة وإما قولهم أرسلها العراك وطلبتك جهدك وطاقتك ورجع
 عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لأن التقدير ارسلها تعترك
 وطلبتك تجهد وتعترك وتجهد جملة من النعل والفاعل في موضع الحال
 كأنك قلت ارسلها معتركة وطلبتك مجتهدا إلا أنه أضمر وجعل المصدر
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم
 رجع عوده على بدئه منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون
 لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاعْمَلْ رَجْعَ فِي
 الكاف التي للخطاب فقال رجعتك الله فدل على انه يكون متعديا ومما

وإشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المنعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمنعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا .
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الفاعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

نعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من نديها تحجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم
فنصب صغيرين على الحال من التاء في نعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
مفعولة وقال الآخر

متى ما تلقني فردين ترجف روايف اليتك وإستطارا
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمنعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فإن كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معبولة عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

الباب السادس والعشرون

باب المنعول له

ان قال قائل ما العامل في المنعول له النصب قيل العامل في المنعول له الفعل الذي قبله نحو جئتكَ طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتكَ للطمع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمتعدي قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلته وهي علة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُبْذَرُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ فابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ معرفة بالاضافة وتثبيتا نكرة قال الشاعر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ الثَّيْمِ تَكْرُمًا

١٠ فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الآخر
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُهْوَرٍ مَخَافَةَ وَزَعَلِ الْمَجْبُورِ وَالْهَوْلُ مِنْ تَهْوُلِ الْهَبْوَرِ
وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدير بالاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرًا وقال الشاعر

سَلِ الْهَوَمَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صُهْبٍ مَتَعِيسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهلل من تهول الهبور .

يحسن في جَاءَ زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف
 وذهب أبو اسحاق الزجاج الى أنه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا بأس بالخشبة وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
 الواو والصحيح هو الأول وأما قول الكوفيّين أنه منصوب على الخلاف
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة .
 وإنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لانّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وأما قول الزجاج فانه
 ينتصب بتقدير عامل لانّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح ايضا لانّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدّى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر
 الى تقوية بحرف الجرّ او غيره عمل بتوسطه الا ترى أنّك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فت نصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذف
 مع وأقيمت الواو مقامها قيل حذف مع وأقيمت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من الحروف قيل أنّها كانت الواو اولى من غيرها لانّ الواو
 في معنى مع ولانّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لانّ حكم الواو ان لا تنقل
 على ما قبلها وهذا الباب من التحوّيتين من يجري فيه القياس ومنهم
 من يقصره على السماع والاكثر على القول الأول فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

لَدُنْ هَؤُلَاءِ الْكَفْتُ يَعْصِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ
 اراد في الطريق ومن حقها أن يُحفظ ولا يقاس عليها فاما قولهم دخلت
 البيت فذهب ابو عمر الجرمي الى ان دخلت فعل متعدي تعدى الى البيت
 فنصبه كقولك بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان
 دخلت فعل لازم وقد كان الاصل فيه ان يستعمل مع حرف الجر الآ
 انه حذف حرف الجر اتساعا على ما بيننا وهذا هو الصحيح والذي يدل
 على ان دخلت فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره على فعول وهو
 من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وأشبه ذلك
 والثاني نظيره فعل لازم وهو غرت ونقبضه فعل لازم وهو خرجت
 ١٠ فيقتضي ان يكون لازما حملا على نظيره ونقبضه فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١٠ ان قال قائل ما العامل للنصب في المفعول معه قيل اختلف المحوون
 في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك لان
 الاصل في نحو قولهم استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا انهم اقاموا
 الواو مقام مع توسعا في كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدى الى الاسم
 فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا ونظير هذا نصيبهم الاسم
 ٢٠ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية الآ نحو قام القوم الا زيدا فكذلك
 هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو وذهب الكوفيون
 الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانه اذا قال استوى
 الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة
 لان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما أنّ الفعل
يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف
الزمان وإما ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى أنّك
اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها
دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته .
صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما أنّ الفعل اللازم لا
يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان
فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
لانّها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما أنّها مبهمه غير محدودة
الا ترى أنّك اذا قلت خَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ .
مشتبها على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت
أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتبها على جميع ما
يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت قام دلّ على كلّ
زمان ماض من أوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني أنّ هذه الظروف لا تنفرد على .
وجه واحد لانّ فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما أنّ الزمان المستقبل
يصير حاضرا والمحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدّى
الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد متي
معقّد الإزار ومقعد القابلة ومناط الثريا وهما خطآن جانبي أنّها يعني
المخطئين الذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلّها مخطوطة قيل الاصل فيها .
كلّها ان تستعمل بحروف الجرّ الا أنّهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع
اتساعا كقول الشاعر
فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا فِيلَ الْخَيْلِ لَابَةَ صَرْغَدِ
وقال الآخر

يتعدى الى جنس النعود الذي يشتمل على الفرفصاء وغيرها تعدى الى
 الفرفصاء الذي هو نوع منه لأنه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ
 كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى
 أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة الفرفصاء ألا أنه حذف
 الموصوف وإقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لأنه
 لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير
 موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف أولى مما يفتقر الى تقدير موصوف
 فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المنعول فيه

ان قال قائل ما المنعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء
 المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة
 وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في
 مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لأنه لما كان محلاً
 ١٥ للافعال سمي ظرفا تشبيها بالأواني التي تحل الأشياء فيها ولهذا سمي
 الكوقيون الظروف محالاً لحلول الأشياء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف
 لتضمنتها معنى المحرف قيل لأن الظروف وإن نابت عن المحرف إلا أنها
 لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك أنه يجوز إظهاره مع لفظها ولو كانت
 متضمنة للمحرف لم يجوز إظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لمّا تضمنت
 معنى همزة الاستفهام لم يجوز إظهار الهمزة معها فلما جاز إظهارها هاهنا دل
 على أنها لم تتضمن معناه وإذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معرفة
 على أصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم
 يتعدى الى جميع ظروف المكان قيل لأن الفعل يدل على جميع ظروف

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكّد
 قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدللّ به الكوفيون ففاسد أما قولهم أنه
 يصحّ لصحّة الفعل ويعتدلّ لاعتلاله فنقول أنها صحّ لصحّته واعتدلّ لاعتلاله .
 طلباً للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف
 الكلمة وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع الا ترى أنهم قالوا يعد والاصل
 يواعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعد لئلا تختلف طرق
 تصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والاصل فيه أأكرم الا أنهم حذفوا
 احدى الهزتين استغفالاً لاجتماعهما ثم قالوا يُكرم ونكرم ونكرم فحذفوا
 الهزة وإن لم يجتمع هزتان حملاً على أكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك هاهنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ
 على أنه اصل له فإننا اجمعنا على أن الحروف تعمل في الاسماء والافعال
 ولا شك أن الحروف ليست اصلاً للاسماء والافعال فكذلك هاهنا وأما
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدلّ على أنه فرع
 عليه الا ترى أنك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ
 هذا على أن زيدا الثاني فرع على الأول فكذلك هاهنا وقد بينّا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت اشدّ السير
 منصوباً على المصدر قيل لأن افعّل لا يضاف الا الى ما هو بعض له .
 وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قعد الثرُفُصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لأن الثرُفُصاء لما كانت نوعاً من القعود فالفعل الذي هو قعد

الأول أنه يستي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأبل فلما
 ستي مصدرا دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معين فكما أن المطلق اصل
 للمقيّد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدلّ على
 شيئين والمصدر يدلّ على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا بدّ له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه
 أولى بأن يكون فرعا ممّا لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلّت أسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس
 مشتقا من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دلّ على
 أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن الفعل الا ترى أن ضرب يدلّ على ما يدلّ عليه الضرب
 والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه وضرب وإذا كان كذلك دلّ على أن
 المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الأوّلي المصوغة
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة
 فدلّ على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأوّلي مأخوذة من
 النضة وأما الكوفيون فذهبوا الى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الأول أن المصدر يعتلّ لا اعتلال الفعل
 ويصحّ لصحته نقول قمت قياما فيعتلّ المصدر لا اعتلال الفعل ونقول قاوم
 قواما فيصحّ المصدر لصحة الفعل فدلّ على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

فأَيُّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قبل أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب ان يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه منعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون متدبياً فان قيل فلم انتصب قولهم إِيَّاكَ والشرَّ قبل لأن التقدير فيه إِيَّاكَ اخذَر فإِيَّاكَ منصوب باخذَر والشرَّ معطوف عليه وقيل اصله اخذَر إِيَّاكَ من الشرَّ فوضع الحجَارَ والحجورور النصب فلما حذف حرف الحجَارَ صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إِيَّاكَ ولم يقدروه قبله قيل لأن إِيَّاكَ ضمير المنصوب المتصل ولا يجوز ان يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز ان تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى انك لو قلت ضربتُ إِيَّاكَ لم يجوز لأنك تقدر ١٠ على ان تقول ضربتك فاما قول الشاعر . اليك حتى بلغت إِيَّاكَ فشاؤ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع إِيَّاكَ كما يستعملوه مع غيره قيل لأنها خصت إِيَّاكَ بهن لأنها لا تكون الا في موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدل على كونه منعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فإنه ١٠ يجوز ان يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذ ليس في بنية لفظه ما يدل على كونه منعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

٢٠ ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قبل لوقوع الفعل عليه وهو المنعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

يا أيها الماتح دلوي دونكا اني رأيت الناس يجحدونكا
بفتون خيرا ويحدونكا

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على
جواز تقديم معبولا عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما ما
استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل منذر
وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى
حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة
على أن ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى
وَرَأَى الْجِبَالَ تَحْتِهَا جَآئِدَةٌ وَفِي نَهْرٍ مَرَّ السَّحَابِ صُنع الله فنصب صنع
الله على المصدر بفعل منذر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر

وَدَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تقاصر حتى كاد في الآل ينصح
وَجِيفَ المطايا ثم قلت لصحبي ولم يتزلوا أبردم فتروحوا
فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لهم
فيه من وجهين أحدهما أن قوله دلوي دونكا في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ
منذر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني أنا نُسلم أنه في موضع نصب
لكن بإظهار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد
الاسد قيل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو
إِحْذَرْ ولهذا اذا كرروا لم يجوز إظهار الفعل وإذا حذفوا احد الاسمين
جاز اظهار الفعل فدلّ على أن احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقم بعض الظروف والمحروف مقام الفعل قبل طلبا للتخفيف لأن الاسماء والمحروف اخفت من الافعال واستعملوها بدلا عنها . طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قبل لأن الفعل اتى بضم اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلما كانت على للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته وعند للخصرة ومن بحضرتك تشاهد ودون للقرب ومن بقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خص به ١٠ . المخاطب دون الغائب والمتكلم قبل لأن المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لها الا باللام نحو ليقم زيد ولأقم معه فيفتقر الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها ١٥ . تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم الباء فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاءت لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا لبسني فلا يقاس عليه لأنه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون ٢٠ . الى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تنصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعلينكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا نعلم
 انّ العاقل لا يخلو من ظنّ او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت
 او حسبت لم تكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لانّ هذه الافعال داخلة على المبتدا
 والخبر وكما انّ المبتدا لا بدّ له من الخبر والخبر لا بدّ له من المبتدا فكذلك
 لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الافعال
 اذا تقدّمت وجاز إلغاؤها اذا توسّطت وتأخّرت قيل انّها وجب
 إعمالها اذا تقدّمت لوجهين احدهما انّها اذا تقدّمت فقد وقعت في اعلى
 مراتبها فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها والثاني انّها اذا تقدّمت دلّ ذلك
 على قوة العناية وإلغاؤها يدلّ على أطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجز إلغاؤها مع التقديم لانّ الشيء لا يكون معنياً به مطرحةً وأمّا اذا
 توسّطت او تأخّرت فانّها جاز إلغاؤها لانّ هذه الافعال لمّا كانت
 ضعيفة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عمّا
 اعتمد عليه وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الطرف فاذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنّه قال زيد منطلق في ظنيّ وكما انّ قولك في ظنيّ لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وأمّا من أعملها اذا تأخّرت فجعلها
 متقدّمة في التقدير وإن كانت متأخّرة في اللفظ مجازاً وتوسّعا غير انّ
 الإعمال مع التوسّط احسن من الإعمال مع التأخّر وذلك لانّها اذا
 توسّطت كانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه لانّها متأخّرة عن
 احد الجزئين متقدّمة على الآخر ولا يتمّ احد الجزئين الا بصاحبه
 فكانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن
 إلغاؤها واذا تأخّرت عن الجزئين جميعاً كانت متأخّرة من كلّ
 وجه فكان إلغاؤها احسن من إعمالها لتأخّرها وضعف عملها فاعرفه
 بحسب ان شاء الله تعالى

فتكون من رؤية القلب فتتعدى الى مفعولين نحو رايته الله غالبا وتكون من رؤية البصر فتتعدى الى مفعول واحد نحو رايته زيدا اي ابصرت زيدا واما وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما وتكون بمعنى اصبحت فتتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وجداً. ووجدت في المال وجداً ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم وجدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبه بغيظ على حنى ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان قولك ظننت بدل على الظن والظن يتعلّق بمظنون وكذلك سائرهما ثم ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثراً او لم يكن مؤثراً الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثراً فيه الا انه لما كان له به تعلق عمل لان ذكرت تدل على الذكر والذكر لا بد له من مذكور فيتعدى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر وجب ان يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل عليه بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يحل فاقصر على يحل وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون القسم عليه فكذلك لا يجوز

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
 بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر
 بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
 فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم
 . حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
 فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توهم أن الباء في مصلحين
 موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا
 نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخواتها

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت
 فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين
 ١٠ على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
 مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا
 وقال الشاعر

فقلت لم ظنوا بألني مدحج سرائم في الفارسي المسرد
 وهذان يتعديان الى منغولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وما هو على القريب
 ٢٠ بِظَنِّينَ فِي قَرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِالْظَّاءِ أَيِ بِمَتِّهِمْ وهذا يتعدى الى منغول واحد
 وأما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن وأما زعمت فتستعمل في
 القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا وأما
 علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى منغولين وتستعمل بمعنى عرفت
 فتتعدى الى منغول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وَأَمَا رَأَيْتَ

الخبر قبل اختلف الغويون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت انك وزيد قائمان وجب ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء تبيين فيه عمل ان او لم يبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيها لم يبين فيه عمل ان واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى فعطف الصائبين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من آمن بالله واليوم الآخر وما حكمي عن بعض العرب انه قال انك وزيد ١٠ ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائبون ١٠ والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم الآخر خبر الصائبين والنصارى ونضمر للذين آمنوا والذين هادوا مثل الذي اظهرت للصائبين والنصارى الا نرى انك تقول زيد وعمرو قائم فجعل قائما خبرا لعمرو ونضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما ٢٠ قال الشاعر

وإلا فأعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا واما قول

بالأفعال وجب تقدم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه الثاني أن هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُمِلت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع فالزمو الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فأنها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وأنها اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فأنها اشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي يبتأها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون إلى أن إن وإخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وأنها الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبدا أضعف من الأصل فينبغي أن لا تعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لأن كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب أن لا يعمل عمله فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على أننا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فإنما الزمناء طريقة واحدة وأوجبنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع ولم نحوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ١٠ لئلا يجري مجرى الأصل فلما أوجبنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع بآن ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والأصل ثم لو كان الأمر كما زعموا وأنه باق على رفعه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ٢٠ فما ذهبوا إليه يؤذي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إن ولكن دون سائر إخواتها قيل لأنها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لأنها غيرت معنى الابتداء لأن كان أفادت معنى التشبيه وليت أفادت معنى التسمي ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

من لفظه إعمال ما سيؤي تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف قيل لأنها اشبهت النعل ووجه الشبه بينها من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على الفتح كما ان النعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو اتني وكأنتي ولكنتي والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فمعنى إن وأن حقت ومعنى كأن شئت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف النعل من هذه الالوان الخمسة ١٠ وجب ان تعمل علمه وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت النعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمنعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ٢٠ ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تتصرف والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تتصرف وهي نعم وبس وعسى وليس وفعل التعجب وحبا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

المحرف أنها يعمل اذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجرّ او بالنفل كحرف
 الجزم واذا كان بدخل على الاسم والنفل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والنفل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد قائم قيل لوجهين احدهما انها
 ادخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدّر انها جواب لمن قال ان زيدا
 لقائم فادخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر ان فان قيل
 فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلاّ قيل
 لان ما انها عملت لانها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والاّ تبطل
 معنى النفي فتزول المشابهة واذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
 فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بأن الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انها عملت لانها اشبهت
 فعلا لا يتصرف شبا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
 عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدّم الخبر على الاسم
 نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة وأما قول الشاعر
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه وإذ ما
 بشر مثلهم فلما قدّم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة
 النكرة اذا تقدّمت انتصبت على الحال كقول الشاعر
 ليمّة موحشاً ظلّ بلوح كأنه خلل
 التقدير فيه ظلّ موحش وكقول الآخر . والصالحات عليها مغلّقا باب .
 والتقدير فيه باب مغلق الاّ انه لما قدّم الصفة على النكرة نصبها على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لان هذا البيت للفرزدق وكان تيمينا وليس

النفي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد
 ألا فائما ولم يجز ما زال زيد ألا فائما وإما قول الشاعر
 حَرَّاجِحْ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُحْفِ أَوْ تَرْجِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا
 فالخبر قوله على الخحف وتقديره ما تنفك على الخحف ألا ان تناخ او
 نرعي بها بلدا قفرا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي المحال كما ان ليس تنفي المحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَ مَنْصُوبٌ ١٠
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 يتنصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وكفى الله وليًّا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر ٢٠
 عُمَيْرَةُ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَزَتْ غَدِيًّا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآني من احد ولو حذف حرف الجر
 لقلت حسبك زيد وما جآني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني تميم قيل لأن

لا يعمل ما بعد فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين الى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها وذلك لأن ما للنفي وزال فيها معنى النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان نقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان نقول قائما ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى جوازها لانه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها ١٠ والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ففساد لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعد ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم خبرها على اسمها لانها اضعف من كان لانها تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها واغوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المتزلزين فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتخط عن درجة ٢٠ ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قسيل لأن الا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير زال زيد قائما وزال لا نستعمل الا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

كَيْفَ تُكَلِّمَ مَنْ كَانَ فِي أَلَمٍ صَيِّبًا أَي صَارَ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 بَنِيَاءَ قَتَرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا
 أَي صَارَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا وَأَمَّا مَا صَارَ فَتَسْتَعْمِلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً فَأَمَّا النَاقِصَةُ
 فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَجْرُودِ عَنِ الْمَحْدَثِ وَيُنْفَتِحُ إِلَى الْخَبَرِ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا
 مِثْلَ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً وَأَمَّا التَّامَةُ فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَحْدَثِ وَلَا
 تَعْتَمِدُ إِلَى خَبَرٍ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمَرُو مِثْلَ كَانَتْ تَامَةً وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ أَخْوَانِهَا نَسْتَعْمِلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً إِلَّا ظَلَّ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتَيَّ
 فَانْهَآ لَا نَسْتَعْمِلُ إِلَّا نَاقِصَةً فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ عَمِلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي شَيْئَيْنِ
 قِيلَ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمَجْمُولِ لَا عَنِ الْمَفْرَدَاتِ فَلَمَّا اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ وَجِبَ
 أَنْ نَعْمَلَ فِيهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ رَفَعْتَ الْأِسْمَ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ قِيلَ تَشْبِيهَا
 بِالْأَفْعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ فَرَفَعْتَ الْأِسْمَ تَشْبِيهَا لَهُ بِالْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ تَشْبِيهَا
 لَهُ بِالْمَفْعُولِ فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا قِيلَ نَعَمْ
 يَجُوزُ وَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَخْبَارُهَا مُشَبَّهَةً بِالْمَفْعُولِ وَأَسْمَاؤُهَا مُشَبَّهَةٌ
 بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ
 فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا قِيلَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا
 لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مَا نَحْوُ قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشَبَّهًا
 بِالْمَفْعُولِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مُتَصَرِّفٌ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْمَفْعُولِ نَحْوُ عَمَرَا ضَرَبَ
 زَيْدٌ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا
 عَلَيْهَا قِيلَ إِنَّمَا لَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ أَسْمَاءَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ
 وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ وَجَازَ تَقْدِيمُ
 أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ
 كَمَا يَبَيَّنَّا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ خَبَرٍ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا عَلَيْهِ قِيلَ لِأَنَّ مَا
 فِي أَوَّلِهِ مَا مَاعِدًا مَا دَامَ لِلْنَفِيِّ وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالِاسْتِنْهَامِ فَكَمَا أَنَّ
 الْاسْتِنْهَامَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ نَحْوُ عَمَرَا ضَرَبَ زَيْدٌ فَكَذَلِكَ النَّفْيُ

والوجه الثاني انها تكون نائمة فتدلّ على الزمان والمحدث كبيرها من الافعال
الحقيقية ولا تنفرد الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله
تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ قَنْظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ أَيْ حَدَثٌ وَوَقَعَ وَقَالَ تَعَالَى
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَقَالَ تَعَالَى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً بَضَاعِهَا
فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ وَقَالَ تَعَالَى كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَيْدِ صَبِيًّا أَيْ
وجد وحدث وصبياً منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة
لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لآن كلاً قد كان في المهد صبيّاً ولا عجب
في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود
في المهد في حال الصبي فدلّ على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا
قولهم انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فَدَىٰ لِبَنِي ذُهَلْ بَنَ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَي حَدَثَ يَوْمٌ وَقَالَ الْآخَرُ

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفَقْتُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشِّتَاءُ

أي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث
١٠ فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم أي كان الشأن والمحدث زيد
قائم قال الشاعر

إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صَنْفَانَ شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
أَي كَانَ الشَّأْنُ وَالْمُحْدِثُ النَّاسُ صَنْفَانَ وَالْوَجْهَ الرَّابِعَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً غَيْرَ
عَامِلَةٍ نَحْوَ زَيْدٍ كَانَ قَائِمٌ أَيْ زَيْدٌ قَائِمٌ قَالَ الشَّاعِرُ

سَرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَىٰ عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

وَقَالَ الْآخَرُ

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِبْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
أَي جِبْرَانِ كِرَامٍ وَالْوَجْهَ الْخَامِسَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُنْفَرِقِينَ أَيْ صَارَ وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى

لنظا ومعنى كما بيناه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان واخوانها

ان قال قائل اي شيء كان واخوانها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
 النحويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلفعها ناء الضمير وانه
 وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
 والوجه الثاني انها تلفعها ناء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
 قامت المرأة وهذه الناء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ويمسى وكذلك سائر ما عدا
 ليس وانما لم يدخلها التصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
 الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر
 ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انما يكون في الافعال الحقيقية
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل
 على انها افعال وما ذكرتموه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد عملنا
 بقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
 دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان
 في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخوانها قبل اما
 كان فنقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فعدل على
 الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما بينا

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
 جاز أن يُحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله
 عسى الم الذي أصبحت فيه يكون وراءه قرَج قريب
 وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
 إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يَمَحَا . فثبت أن
 مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
 بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كُسى في المقاربة
 قيل ها وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة ألا أن كاد أبلغ في تقريب
 الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
 يذهب بعد عام لم يجوز لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
 الحال ولو قلت عسى الله أن يدخاني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
 شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
 حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
 أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتهما نحو عسى
 أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتهما الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا
 بانه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
 إذا كانت مع صلتهما في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
 أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
 فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنها يكون عن
 الاسم لا عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
 وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
 اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
 ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت
 مقام المفعول الثاني لظننت وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير وأنه واوله نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضائركا تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تخص بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه المحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فاذا تنعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى الغويز أبو ساء . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يباس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبو ساء . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير أبو ساء وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انها مجذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب تشبيها لها بكاد

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان امراً لكان ينبغي ان يختلف في التثنية
فنقول احسنا يزيد وفي جمع المذكور احسنوا وفي افراد المؤنث احسني وفي
جمع المؤنث احسن فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صيغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
الحجاز والمجرور في قولهم احسن يزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل احسن
لأنه لما كان فعلاً والنعل لا بد له من فاعل جعل الحجاز والمجرور في
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وَكَفَى بِاللّٰهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا اي
وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن يزيد احسن زيد اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ
الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر فزاد الباء فرقاً بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
انه لما كان معنى الكلام باحسن اثبت يزيد أدخلوا الباء لان اثبت تتعدى
بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الحجاز
والمجرور في موضع النصب لأنه يقدر في النعل ضميراً هو الفاعل كما يقدر
في ما احسن زيداً واذا قدر هاهنا في النعل ضميراً هو الفاعل وقع الحجاز
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستغلاً
بنفسه من غير إضمار كان اولي مما يفتقر الى إضمار ثم حمل احسن
يزيد على ما احسن زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم لان احسن انما
أضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ واحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن يزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الثلاثي فهو ثقیل فلم یحتمل الزیادة فان قیل فلم كانت الهزة اولی بالزیادة
 قیل لأن الاصل فی الزیادة حروف المدة والین وهي الواو والیاة والالف
 فأقاموا الهزة مقام الالف لانها قریبة من الالف وأنما اقاموها مقام الالف
 لأن الالف لا یتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساکن
 -ال فكان تقدیر زیادة الالف هاهنا اولی لانها اخفت حروف العلة وقد
 كثرت زیادتها فی هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قیل
 فبماذا یتصب الاسم فی قولهم ما احسن زیدا قیل یتصب لانه منقول
 احسن لأن احسن لهما ثقل بالهزة صار متعدیا بعد ان كان لازما فتعدی
 الى زید فصار زید منصوبا بوقوع الفعل علیه فان قیل فلم لا یشتق فعل
 التعجب من الالوان والخلق قیل لوجهین احدهما ان الاصل فی افعالها ان
 تستعمل علی أكثر من ثلاثة احرف وما زاد علی ثلاثة احرف لا یبنی منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لهما كانت ثابتة فی الشخص لا تکاد
 تتغیر جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فیها کالید والرجل وما
 اشبه ذلك فکما لا یجوز ان یقال ما أبداه ولا ما أرجله من الید والرجل
 فكذلك لا یجوز ان یقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أبداه
 من الید بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك إن كان المراد
 بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة وما أسوده من السواد لا
 من السواد جاز وأنما جاز فی هذه الاشياء لانها لیست بالوان ولا خلق
 فان قیل فلم استعملوا لفظ الامر فی التعجب نحو احسن بزید وما اشبهه
 قیل انها فعلوا ذلك لضرب من المبالغة فی المدح فان قیل فما الدلیل
 علی انه لیس بفعل امر قیل الدلیل علی ذلك انه یکون علی صیغة واحدة
 فی جمیع الاحوال نقول یا رجل احسن بزید ویا رجلاً احسن بزید
 ویا رجال احسن بزید ویا هند احسن بزید ویا هندان احسن بزید ویا
 هندات احسن بزید فیکون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث علی صیغة

اصل الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
 حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو افجع عوراً منك وافجع القوم عوراً كما قالوا
 ما افجع عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فيؤكدوا كما لم يقولوا
 ما احسن زيدا حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وأما قولهم انه يصح كما يصح الاسم فلما
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
 للمناضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا ينصرف اشبه النعل من وجهين
 لم يخرج ذلك عن كونه اسماً فكذلك هاهنا هذا النعل وان اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً على ان تصحبه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المتصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق الجمل
 واستنيست الشاة واستنوخ عليهم قال الله تعالى استنوخ عليهم الشيطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحبه لا يدل على كونه اسماً ان افعال
 به جاء في التعجب مصححة مع كونه فعلاً نحو اقوم به وايبح به فكما ان التصحيح
 في افعال به لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج ذلك
 عن كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الاخلافة فان قيل
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
 تنقله من اصل الى اصل ولم يجوز نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احمل زيادة الهمزة وأما ما زاد على

يعتَل كالفعل نحو أقام وأباع في قولهم أباغ الشيء إذا عَرَضه للبيع فلما لم
يعتَل وصح كالأسماء مع ما دخله من الجود والتصغير دل على أنه اسم
والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففسد أما
قولهم أنه لا يتصرف فلا حجة فيه ولأننا أجمعنا على أن عسى وليس فعلان
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين .
أحدهما أنهم لم يأتوا بصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضى معنى ليس في أصله والوجه
الثاني أنها لم يتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
أنها يكون مما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ولا يكون التعجب مما
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة .
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
وهو من خصائص الأسماء قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل .
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير أنها
حسن في فعل التعجب لأنه لم يأت طريقا واحدة أشبه الأسماء فدخله بعض
أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه .
الثالث أنه إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي للتفصيل والمبالغة
لاشتراك اللفظين في ذلك لا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا إلا لمن بلغ
غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم إلا لمن كان أفضلهم في الحسن
فلهن المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أمتع غزلانا كما تقول غزلناك

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
يفتقر الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
كان أولى مما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل
اختلف المحوون في ذلك فذهب البصريون الى أنه فعل ماض واستدلوا
على ذلك من ثلاثة اوجه الاول انهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه اذا وصل
بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه
النون انما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتفقيه من الكسر الا ترى أنك
تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامني وصاحبي لم
يجز فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل والوجه الثاني انهم قالوا
الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والتكرات وافعل اذا كان اسماً
انما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا أكبر منك سناً وأكثر
منك علماً وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على أنه فعل ماض
والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلو لم
يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه اذ لو كان اسماً لكان يجب ان يكون
مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحاً دل على
أنه فعل ماض وذهب الكوفيون الى أنه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة
اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان
فعلاً لوجب ان يكون متصرفاً لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم
يتصرف دل على أنه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
انهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
الاسماء قال الشاعر

يا ما أميلُ غرلانا شَدَنَ لنا مَنْ هارِياً تَكُنُّ الضالِّ والسَّمْرِ
والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو ما اقومه وما ابعه
كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وايبع منك ولو أنه فعل لوجب ان

حبذا زيد قيل لخمس أوجه الوجه الأول أن يجعل حبذا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني أن تجعل ذا مرفوعاً بحب ارتفاع الفاعل بفعله وتعمل زيدا بدلا منه والوجه الثالث أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل من هو قيل زيد أي هو زيد والوجه الرابع أن تجعل زيدا مبتدأ وحبذا خبره والوجه الخامس أن تجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لأنه فاعل وهو أضعف الوجوه فإن قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل أنها تنصب النكرة بعد على التمييز لا ترى أنك إذا قلت حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا بحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبذا جبل الرّيان من جبل وحبذا ساكن الرّيان من كانا
فذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقا نحو حبذا عمرو راكبا كان منصوبا على المحال فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما أحسن زيدا دون غيرها قيل لأن ما في غاية الإبهام والشئ إذا كان مبهما كان أعظم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة فلذلك كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها فإن قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن خبره تقديره شيء أحسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى لأن

لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين
فحذفوا حركة الحرف الاول وأدغموه في الثاني فصار حبّ وركب مع ذا
فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدوح من القلب فان قيل
فلم قلتم انّ الاصل حبّ على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يبيى فيما فعله
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل النضمة من الباء
الى الحاء كما قال الشاعر . وحُبّ بها مقتولة حين تقتل . فدل على انّ
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها بمنزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
ركب مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والمجموع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والتانيث والتثنية والمجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبذا في التثنية والمجمع
والتانيث على لفظ واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
بل تلزم سندا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبذا الاسمية
او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

ونعم وبش لا يكون فاعلمها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلمها جاز
 الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
 والإيجاز لانهم ابدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
 يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير انما يكون
 بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفت من المعرفة فان قيل
 فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
 الا انه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
 فان قيل فاین العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل لبا ١٠
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخل تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
 اليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواقب
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا
 قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتبهل على جميع القتال فصار ذلك ١٠
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لبا قيل
 نعم الرجل قيل من هذا المدح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
 في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى ٢٠

الباب الرابع عشر

باب حبنا

ان قال قائل ما الاصل في حبنا قيل الاصل في حبنا حُب ذَا الْآتَةِ

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وأما قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها فطرب وحده ولئن صححت
فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في
نَعِمَ نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وإشبع الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير
في كلامهم فإنه كلما كان على وزن فَعِل من الأسماء والأفعال وثانيه حرف
من حروف الخلق فيه أربعة اوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فخذ
وقد ضحك والثاني إسكان عنه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث
إتباع فإنه عنه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسره وإسكان
عنه لنقل كسرها إلى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها أربع
لغات نَعِم بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم بفتح النون وسكون العين
ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون والسكون العين وأما نعيم بالياء
فإنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأنّي بفخّاء المجاحين لقوة على عَجَلٍ منّي أطاغي شيمالي

وقال الآخر

لا عهد لي بينضالي أصبحت كالشَنِّ البالي

وقال الآخر

ألم بأنيك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
نعبد هاهنا فإن قيل فلم يجب أن يكون فاعل نعم وبش اسم جنس قيل
لوجهين أحدهما أن نعم لنا وضعت للدح العام وبش للذم العام خص
فاعلهما باللفظ العام والوجه الثاني أنها يجب أن يكون اسم جنس ليدل
على أن المدح والمذموم مستغرق للدح والذم في ذلك الجنس فإن قيل
فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قيل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
لأن المضمّر قبل الذكر يشبه النكرة لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى ينسّر

دخل عليهما على تقدير المحكاة فلا يدل على انهما اسمان لان حروف الجر
 قد تدخل على تقدير المحكاة على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف ان نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال
 انما هو اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير المحكاة
 لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله .
 ألسنت بنم الجار يؤلف بيته . السنت بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نَمَّ السَيْرُ عَلَى
 بَيْسٍ الْعَيْرِ . مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليلى مقول فيها نام صاحبه إلا أنهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى أَنْ أَعْمَلَ
 سَائِغَاتٍ أَيْ دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألسنت بمقول فيه نعم الجار
 وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلى
 بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعو المحكي بها
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر .
 من ان يحصى فدخل حرف الجر على هذه الأفعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجر داخلا على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وإما قولهم ان العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسماء فنقول المقصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير . انت وإما قولهم
 أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز نصرتهما فنقول انما امتنعا من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعة لغاية
 المدح وبئس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لانتك انما تمدح وتذم بما هو موجود في المذوح والمذموم لا بما كان

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فانهما قالوا نعمنا رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني ان ناء التانيث الساكنة التي لم يقلبها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبست الحجارية والوجه الثالث انها مبنيان على النفع كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على النفع من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

ألسْتُ بتعم الحجار يولف بيته اخا قلة او مُعديم المال مُصرما

وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي نعم المولودة نصرتها بكاء وبزها سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بش الغير فادخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا بش الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها ليسا بفعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انها اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انها

بصحیح

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الجار
والجورور جاز أن تنبيه عليه ولا يجوز أن تنبيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل منعولا كريد وعمرو وما أشبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى
حرف الجر فلولا ينقل لعلته بالفعل مع نضم حرف الجر فالفاعل لا يتضمن
حرف الجر فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجر
فهل ينقل أو لا قيل اختلف الغويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينقل
واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الفعل لا بد له من الفاعل
والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر أنها يذكر
تأكيداً للفعل ألا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكما لا يجوز
أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
فلها وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
المكان والمصدر والجار والجورور فأيتها بقاء مقام الفاعل قيل أنت
مختير فيها كلها أي شئت أمتت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
أن تقيم الاسم الجورور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تهم مقام الفاعل
غيره فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم ويش

إن قال قائل هل نعم ويش أمان أو فعلا ن قيل اختلف الغويون في

للفعل مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للفعل قيل لان
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالتحقيق او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قيل انما ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموه لكان
 على وزن طُنْب وجُمْل ولو فتحوه لكان على وزن نُفْر وُصْرَد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قُلْب وقُلْ فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
 اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كالصحيح قيل كان القياس يقتضي ان
 يجرى المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم استقلوا بالكسرة
 على حرف العلة فتقلوها الى الفاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قبلوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انه
 من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضم
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقر الواو لانضمام ما قبلها
 وتقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

اراد بيع فقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قبلوها في نحو موسر
 وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضموما ما قبلها قبلوها واو فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا أنك لو بنيت الفعل اللازم
 للمفعول به لكانت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

وهو ضده في المعنى قسبل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه اذا جاز ان يقال مات زيد وسعى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول به في المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى والذي يدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا . وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أعطيت زيدا درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن اباك زيدا لم يجوز وذلك لان قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الابوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا فيكون جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في اعطيت زيدا غلاما أعطيت غلام زيدا لم يجوز لان كل واحد منهما يصح ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين صار يتعدى الى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس لقيام المفعول الاول مقام الفاعل وكان هو الاولى لانه فاعل في المعنى فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر لا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى بها . الى مفعولين واذا كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى بها الى ثلاثة مفعولين وذلك لان بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا واذا ثبت هذا فلا بد ان تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقص بنيانه

وفرحته وفرحت به وما اشبه ذلك وإما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قائما وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك أعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما لأن كل واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المعدية آتية في الهزة والتضعيف وحرف الجر كما أنها تنقل
الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين
صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم لم يسم الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا قيل
لأنهم لمّا حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

فلما لم يُقَلْ إِلَّا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قيل فلم استر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأنّ
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدّمت اسما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يجمع معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنّه لا
يخلو من فاعل واحد فإذا قدّمتا اسما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما
او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لأنّه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الاتباس ولم يعلم أنّ الفعل لاثنين
او جماعة فانهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف المتعديّون في ذلك فذهب أكثرهم الى أنّ
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى أنّ العامل فيه الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأنّ
الفاعل اسم كما أنّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت
هذا واجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدلّ على أنّ العامل هو الفعل فقط وهو
على ضربين فعل متعدّد بغيره وفعل متعدّد بنفسه فاما ما يتعدّى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدّى بثلاثة اشياء وهي الهزة والتضعيف وحرف المجزّ
فالهزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته
وحرف المجزّ نحو خرج زيد وكذلك فرح زيد وفرحته

الضماير التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعد
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فألحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنث
وإنما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إحقاق التانيث به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ كُنْتِي
قال الشاعر

فأصبحت كُتَيْبًا وأصبحت عاجنا وشرَّ خصال المرأة كنت وعاجن
فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل منزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جاز اثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حبنا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فألغوها والإلغاء أنها يكون للمفردات لا للجمل فلو لم ينزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد قفا على التثنية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلَيْسَ فِي
جَهَنَّمَ كُلٌّ كِئَابٍ عِيبٍ فَنُي وَإِنْ كَانَ الخطاب لملك واحد لأن المراد به
أَلَيْسَ أَلَيْسَ والتثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء فلو لم يتنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيتاه باعتباره وإذا ثبت بهذا الوجه أن الفاعل
يتنزل منزلة الجزء من الفعل لم يجر تقديمه عليه فإن قيل لم زعمتم أن قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقدم زيد على
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

الفاعل عليه والوجه الثالث انّ الفاعل اقوى من المنعول فأعطي الفاعل الذي
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطى المنعول الذي هو الأضعف الأضعف
 وهو النصب والوجه الرابع انّ الفاعل أوّل والرفع أوّل والمنعول آخر
 والنصب آخر فأعطى الأوّل الأوّل والآخر الآخر والوجه الخامس انّ هذا
 السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبان انّ
 هذا السؤال لا يلزم لانّا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المنعول لقال الآخر فهلاً عكسكم فيؤدّي ذلك الى ان يتقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردوداً وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدّماً من
 جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانّها اخرتاه لانه بعيد من التحقيق فان قيل
 بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانه احدث فعلاً على
 الحقيقة والذي يدلّ على ذلك أنّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وإن كنت قد نيت عنه القيام والذهاب
 كما لو اوجبت له نحو قام زيد وذهب عمرو وإشباه ذلك فان قيل فلم
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لأنّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
 لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَلِذِ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً لِّثَلَاثَ يَتَوَالَىٰ اِى اربع حركات لوازم في كلمة واحدة الا ان يحذف من
 الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعابط فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة
 حرف من سبغ الفعل وإلا لما سكنوا لانه لا ترى ان ضمير المنعول لا يسكن
 له لام الفعل اذا اتصل به لانه في نية الانفصال قال الله تعالى وَاذْ يَقُولُ
 آلْمَنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فَلَمَّ
 يُسْكَن لَام الفعل اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى وَاذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ لانه ليس في نية الانفصال والوجه الثاني انهم جعلوا النون في الخمسة
 الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انهم جعلوا هذه

سببوه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدا جميعا لان الابتداء لا يبتك عن المبتدا ولا يصح للخبر معنى الا بها فدل على انها العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدا وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدا لان المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فإذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والفتح اخف فأعطوا الاقل الاتقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لقلته الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجر قولاً واحداً فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
 صححت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبراً عنه فائدة الا ترى أنك تقول في ظرف المكان زيد أمامك
 فيكون مفيداً لانه يجوز ان لا يكون أمامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفيداً لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفيداً فان قيل فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التدبير فيه الليلة حدوث
 الهلال او طلوعه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والحدوث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثاً كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبراً عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 الفهويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لها
 وجب ان يكون عاملاً في المبتدأ وجب ان يكون عاملاً في الخبر قياساً على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضا الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

وعمر و غلامك فريد مبتدأ وإخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ و غلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمائي من البصريين والأول هو الصحيح لأن هذه أسماء محضة والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر وأما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لأنه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر الأول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فريد مبتدأ الأول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول وأما الجملة الفعلية فما كان الخبر الأول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو إن تكرمه يكرمك وما أشبه ذلك وأما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انهما يُعدّان من الجمل لأنهما يُقدّر معهما الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انهما يُعدّان من المفردات لأنه يُقدّر معهما مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما وما أشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلّنا ذلك على انهما يُعدّان من الجمل لا من المفردات وإن التقدير استقرّ دون مستقرّ لأن استقرّ يصلح ان يكون صلة لأنه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لأنه مفرد ولا بدّ في هذا النحو اعني الجملة

لا يُعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بنعله وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدى الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما لفظا الا انه مؤخر تقديرا واذا كان مقدما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلآء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه زيد وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقه على ذلك ابو الحسن الاخش في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل بيناه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يلين ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجمله فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

ويغير لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
 ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى
 فان قيل فيماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 • سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
 وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينصب
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
 ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
 ١٠ واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل
 واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين البصريين
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعول حقيقة وانما هي امارات
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها هي امارات وعلامات
 ١٠ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
 ثوبان واردت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا ان
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
 التعرّي من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
 ٢٠ غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
 فأعطى اقوى المحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع
 اول فأعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
 في الامر العام إلا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ وَقَالَ تَعَالَى وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قُلْ وَقُلْ واذا كان جمعا كانت الضمة فيه كالضمة في كُتِبَ وأُزِرَ وكذلك قولهم هِجَانٌ ودَلاصٌ يكون واحدا ويكون جمعا تقول نافقة هِجَانٌ ونوق هِجَانٌ ودرع دَلاصٌ ودروع دَلاصٌ فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلَامٍ والهِجَانُ الْكَرِيمُ مِنَ الْإِبِلِ والدَلاصُ ١٠ الدروع البراقة ويقال دَلاصٌ ودَلاصٌ ودَلاصٌ ودَلاصٌ ودَلاصٌ ودَلاصٌ بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

١٠

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عزيت من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخوانها وإن واخوانها وظننت واخوانها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند ٢٠ سيبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتنصب لكونه صفة لمنصوب

أنتما تبدلوهما واو ولم تبدلوهما ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب إليه منها فلو تبدلوهما ياء لآذى ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال وهم أنتما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهزة أنتما وجب قلبها فرارا من اجتماع الأمثال وجب قلبها واو لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال .
 فان قيل فلم حمل النصب على المجرى في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب على المجرى في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضا حمل النصب على المجرى في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل وإذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الأولى فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

١٠ ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قيل أنتما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية لأن تكسيرها أنتما هو إزالة الثام أجزاءها فلما أزيل نظم الواحد فلك نضد في هذا الجمع فعني جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها ان يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد فهو رجل ورجال ودرهم ودرام واما ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فهو كتاب وكتب وإزار وأزر واما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فهو أسد وأسد ووثن ووثن واما ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فهو الفلك فإنه يكون واحدا

معها لأنه كان يؤدي إلى أن يتقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفاً وقبله الف
 زائدة فينتقلب همزة فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تُبدل منها كثيراً نحو
 نراث ونجاء وبنمة ونخمة ونكلة وما أشبه ذلك والأصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم
 رجل بصري وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصرتي وكوفتي
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيث
 فلاذن يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فإن قول
 فلم كان حذف التاء الأولى قبل لأنها تدل على التانيث فقط والثانية
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبينها وحذف
 الأولى أولى فإن قيل فلم لم يحذفوا الألف في جمع حبل كما حذفوا التاء
 فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لأن الألف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما التاء فليست
 كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما في بمنزلة اسم ضم
 إلى اسم كحضر موت وبعليكت وما أشبه ذلك فإن قيل فلم وجب قلب الألف
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة والباء الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فإن قيل فلم
 قلبت الألف ياء فقيل حليات ولم تقلب وأما قيل لوجهين أحدهما أن الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما
 كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء اخفت من
 الواو والواو أثقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الأخفت أولى من
 قلبها إلى الأثقل فإن قيل فلم قلبوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو اقمت وأجوه
 أبدلت همزة هاهنا واو لضرب من النفاذ والتعويض والوجه الثاني أنهم

ثوباً وكذلك الى التسعين غُلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يُغلب
جانب المذكور على الموتى في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك
 فان قيل فمن أين جاء هند المجمع في قوله تعالى قَالَتْ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنَا
 طَوْنًا أَوْ كَرْمًا قَالَتْمَا أَتَيْنَا طَلْعَيْنِ فبيل لانه لما وصفها بالقول والقول
 من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِنِّي رَأَيْتُ
 أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لانه لما وصفها بالسجود
 وهو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلها جمعت جمع من يعقل
 فان قيل فلم جاء هذا المجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون
 قيل لان الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير ارضة وكان
 القياس يقتضي ان تجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض
 جمعوه بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
 سائر اخوانه وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في المجمع سنوات وسنة
 على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضاً من
 حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض
 ١٠ تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
 في جمع غدير غدود فلها لما كان هذا المجمع في ارض وسنة على خلاف
 الاصل ادخل فيه ضرب من التكثير وفتحت الراء من ارضون وكسرت
 المسين من سنون إشعاراً بأنه جُمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التانيث

ان قلل قائل لم زاحط في آخر هذا المجمع الفاء وتاء نحو مسلمات وصالحات
 فبيل لان اولي ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو
 وكانت الالف اولي من الياء والواو لانها اخفت منها ولم تجز زيادة احدهما

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين الثنية
والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثنية
وفتحوا نون المجمع قبل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما
مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثنية ويفتحوا نون المجمع
لالتبس جمع المنصور في حالة الجر والنصب بثنية الصحيح الا نرى انك تقول
في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وانهم
عندنا ليم المؤمن المصطفين الاختيار فلنظ مصطفىين كلفظ زيدين فلو لم يكسروا
نون الثنية ويفتحوا نون المجمع لالتبس هذا المجمع بهن الثنية فان قيل فهلا
عكسوا ففتحوا نون الثنية وكسروا نون المجمع وكان الفرق حاصلًا قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثنية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما
قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها واما نون المجمع فانيها تقع بعد واو مضموم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوها ختة الفتحة ثقل
الواو والضمه والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لآذى ذلك الى الاستثقال
إما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
الثنية قبل المجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون الثنية بما
وجب لها في الاصل وفتحت نون المجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه
الثالث ان المجمع اثقل من الثنية والكسر اثقل من الفتح فأعطوا الاخف
الاتقل والاثقل الاخف ليعادلوها بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في المجمع
السالم ان يكون لمن يعقل قبل تفضيلا لم لانهم المتقدمون على سائر
المخلوقات بتكريم الله تعالى لم وينضله ايامهم قال الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ
وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا
تَفْضِيلًا فان قيل فلم جاء هذا المجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين
قيل انها جاء هذا المجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد
لما كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

بصحيح لأنه يؤدي الى ان يكون الثنية والجمع مبنين وليس بمذهب لقائل
 هذا القول وإلى ان يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤدي
 الى ان يكون الثنية والجمع مبنين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره اذ
 . أول احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثنية والجمع
 في حال من الاحوال وأما من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لأن الاعراب لا يحل سقوطه بيناء الكلمة ولو استقلنا هذه
 الاحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 انها ليست باعراب وانما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلما
 ١٠ فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قبل لثنية اوجه الوجه الاول ان
 الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 اقل اعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والافتل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني ان حرف الثنية لما زيد على الواحد للدلالة على
 الثنية اشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 ١٠ التأنيث بفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثنية اولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لأنها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات الثنية الالف
 والالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ففتحوا ما قبل الباء ثلثا يختلف إذ لا
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قبل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين
 ٢٠ وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلاثة اضرب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجلان والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحبان

المجرّ دون الرفع قبيل لخمسة اوجه الوجه الاول ان المجرّ الزمر للاسماء
 من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدها كان حمله
 على الاخرى اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انها يقعان في الكلام فضلة
 الا ترى انك تقول مررت فلا تنفقر الى ان تقول يزيد او نحوه كما انك
 اذا قلت رايت لا تنفقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انها
 يشتركان في الكتابة نحو رايتك ومررت بك والوجه الرابع انها يشتركان
 في المعنى تقول مررت يزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
 ان المجرّ اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدها كان الحمل على
 الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو ان
 النصب من اقصى الحلق والمجرّ من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان
 النصب الى المجرّ اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من
 الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدها كان حمله على الاقرب اولى
 من حمله على الابعد والجار احق بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه
 المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على المجرّ في باب التثنية والجمع حملوا
 المجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في
 التثنية والجمع قبيل اختلف الخوويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان
 الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو
 العباس المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا
 حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنزّاء والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من
 ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب فناسد لانه لا
 يخلو اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول
 الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالنَّكَ فَارَةً مَسَكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالمَخْلَفِ كَشَّةٌ أَفْعَى فِي بَيْسٍ قُفْتُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لَيْسَتْ وَلَيْسَتْ فِي مَجَالِ صَنْكَ ارَادَ لَيْثَانِ إِلَّا أَنَّهُ

عَدَلَ إِلَى التَّكَرُّارِ فِي حَالَةِ الاضْطِرَارِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قَبِيلٌ

صِغَةً مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعَطْفُ

كَالْثَنِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكَرُّارِ فِي الثَّنِيَّةِ طَلَبُوا لِلْإِخْصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْجَمْعِ أَوَّلَى فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَكُنْ أَغْرَابُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعُ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُوكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْأَغْرَابَ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعَ عَلَى الْحَرَكَاتِ فَمَا أُعْرِبَ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ

الْأَصْلُ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ الثَّنِيَّةُ وَالْجَمْعُ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي هِيَ

فَرَعٌ فَأَعْطِيَ الْفَرْعُ الْفَرْعَ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ وَكَانَتْ الْآلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَ الْمَحْرُوفَ بِالْحَرَكَاتِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُصُوا

الْثَّنِيَّةُ فِي حَالِ الرِّفْعِ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعُ السَّالِمُ بِالْوَاوِ وَأَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْخَمْرِ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ أَنَّهُمْ خَصَّصُوا الثَّنِيَّةَ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ

أَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَتْ الثَّنِيَّةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقْلًا جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ

الْآلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْأَثْقَلِ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلَلِ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَإِنَّهَا

أَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْخَمْرِ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةٌ أَحْرَفُ فَوَقَعَتِ الشَّرْكَاءُ ضَرْوَةً فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَمْرِ

أَوِ الْخَمْرِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلُ النَّصَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَمْرِ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ

عَلَى الْخَمْرِ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْأَصْلِ تَدُلُّ عَلَى الْخَمْرِ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَحْمَلِ النَّصَبُ عَلَى

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْقَيْنَا يَوْمَ النِّزَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُور
 وَأَنْتِ حِينَئِذٍ بَيْنَ الْهَوَى بِصَرَى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذْنُو فَاَنْظُرُ
 اراد فَاَنْظُرُ فَاَشْبَحَ الضَّمَّةُ فَنَشَأَتْ الْهَوَا وَكَما قَالَ الْآخِرُ فِي إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ
 وَأَنْتِ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ نَزَمِي وَمِنْ قَمَرِ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَحِ
 اراد بِمُنْتَرَحِ فَاَشْبَحَ الْفَتْحَةُ فَنَشَأَتْ الْآلِفُ وَقَالَ الْآخِرُ فِي إِشْبَاعِ الْكَسْرِ
 تَنْفِي بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادِ الصَّبَارِيفِ
 اراد الصَّبَارِيفِ فَاَشْبَحَ الْكَسْرِ فَنَشَأَتْ الْيَاءُ وَالشَّوَاهِدُ فِي إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ
 وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَنَّمَا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرُ كَهَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا ابْنُ وَرَأَيْتُ أَبَاهُ
 وَمَرَرْتُ بِأَيْهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُكَ وَرَأَيْتُ أَبُكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُكَ مِنْ غَيْرِ وَلاَ وَلاَ الْفَ وَلاَ يَاءَ وَبِحُكْيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْآلِفِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ
 وَالْجَزْمِ كَقَوْلِهِ * أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ
 الْأَوَّلُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَفَصًى فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا التَّثْنِيَةُ قَسِيلُ التَّثْنِيَةِ صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَأَصْلُ
 التَّثْنِيَةِ الْعَطْفُ تَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانُ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ
 وَذَهَبَ عِمْرُو! وَعَمْرُو! أَلَا أَنَّهُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا وَزَادُوا عَلَى الْآخِرِ زِيَادَةً دَالَّةً
 عَلَى التَّثْنِيَةِ لِلإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَطْفُ أَنَّهُمْ
 يَنْكُتُونَ التَّثْنِيَةَ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكْرَارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حيلي وبشري وسكري وثبت فيه الالف
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حُذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أعربت الاسماء السنة المعتاة
 بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انها اعربت بالحروف توطئة لما يأتي
 من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء معها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تنزمه
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تنزمه
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الأفراد كما ان التثنية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تُعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة قبلها
 علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ابوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف كُنَّات عن
 إشباع الحركات كقول الشاعر

في آخره نحو الهوى والهوى والدنيا والاخرى وتسمى مقصورة لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حُبست والقصر المحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْجَنَّاتِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْفَصَائِرُ
عَيْتُ قَصِيرَاتِ الْجَمَالِ وَلَمْ أَرِدْ فَصَارَ الْمُخْطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْجَانِئِ

ويروى قصورة والباهر الفصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورخي ورأيت عصا ورخي
ومررت بعصا ورخي والاصل فيه عَصَوٌ وَرَخِيٌّ إِلَّا أَنْ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَمَّا تَحَرَّكَ
وَانْفَعَجَ مَا قَبْلُهَا قُلْبَا الْفَيْنِ وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضي فإن وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
ان الوقف في حالة الرفع والمجرى على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي
حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا للعتل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤذي الى
الالف التي هي اخفت الحروف ولم يُبدلوا في حالة الرفع والمجرى لانه يُفْضِي
الى الثِقَلِ وَاللَّسِّ وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الا مفتوحا فابدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلًا ولا يجلب لبسا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
الحرف الاصلي وذلك لان بعض القراء يُبَيِّلُونَهَا في قوله تعالى أَوْ أَجِدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إمالتها الا ترى
انك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الإمالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف

وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف احدها كان حذف ما لم يدخل المعنى اولى من حذف ما دخل المعنى وأما اذا كان منصوبا فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة فان قيل الحركات كلها تستثقل على حرف العلة بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بَوَّبَ وَنَبَّ إلا أنهم استغفلوا الفتحة على الواو والياء فقبلوا كل واحدة منها الفا فسيل الفتحة في هذا البحر لازمة ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاضٍ فإنها عارضة وليست بلازمة فلها المعنى استغفلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستغفلوها في نحو قاضٍ فإن وقعت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط الياء وإثباتها واختلف المحوِّيون في الاجود منها فذهب سيبويه الى ان حذف الياء اجود إجراء للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انها حذفت لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القرآء قوله تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان منصوبا أبدلت من تنوينه الفا كسائر الاسماء المنصرفة الصحيحة فنقول رأيت قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل حكماً ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والمجرور اثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فإذا زال علة إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك انه قد حذفت الياء في قاضٍ ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي المحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القرآء في قوله تعالى أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْيَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَنَزَّلُ بِالْحَرَكَةِ مِثْلَ مَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ فَيُخَصُّ بِهَا مِنَ الْحَذْفِ وَأَمَّا الْمَنْصُورُ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِأَلْفٍ مُفْرَدَةٍ

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم
وانه لا معتد له في المحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هو آتيا فان قيل
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاختف عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله
المجرع مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن المجرع تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك ما اشبه وهذا الضرب سمي المتمكن ولا يستوي امكن وكل امكن
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعقل ما كان آخره الفا
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
سُمي منقوصا قيل لانه نقص الرفع والمجرع قول هذا قاضي يا فتى ومررت
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استغفلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء
الساكين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والنفي والتثني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هاؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلاء ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لها حرف ينطق به لأن الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي ففحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج واحرنجيم واما فعل الامر ففحو اذهب واعلم واشرف واستخرج ودحرج واحرنجيم وسنذكره لم يبق الفعل الماضي على الفتح ولم يبق فعل الامر على الوقف وخلاف النحويين فيه في باب ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلمها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن اخره الفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما أشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يعني ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولي ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا نرى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلب ياء في المجر لانكسار ما قبلها وكذلك

يعرض فيها ما يوجب بناءها على حركة فبقيا على الاصل وأما قَبْلُ وبعْدُ
فإنما بنيا لأن الاصل فيها ان يستعملوا مضافين الى ما بعدها فلما اقتطعا عن
الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وإنما
بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبنيا على حركة نيزا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وَكَمْ وقيل
إنما بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلما
كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف اليه بنيا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لها والوجه
الثاني إنما بنوها على الضم لأن النصب والجر يدخلها نحو جئت قبلك ومن
قبلك وأما الرفع فلا يدخلها البتة فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبس حركة
الاعراب بحركة البناء فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء وأما آيَنَ وَكَيْفَ فإنما بنيا على الفتح لانهما
نضما معنى حرف الاستفهام لأن ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن
الحال فلما نضما معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وإنما بنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وإنما كانت الحركة فتحة لانها اخفت الحركات وأما
أَمْسَ فإنما بنيت لانها نضمت معنى لام التعريف لأن الاصل في امس الامس
فولما نضمت معنى اللام نضمت معنى المحرف فوجب ان يبنيا وإنما بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وإنما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في
التعريف لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام

التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمْسَا عَجَابًا مِثْلَ السَّهَالِي قُعْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلَيْنِ هَبْسَا لَا تَرَكْ اللَّهُ لَهُنَّ خَبْسَا

وأما هاولاء فإنما بنيت لتضميتها معنى حرف الإشارة وإن لم يتطابق به لأن

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الاعراب للشابهة التي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينهما وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب النجاشي إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والحجازة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن
 عامل النصب والحزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل وأما
 قول النجاشي فلا ينفك من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب
 والحزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والحجازة والرفع
 قبل النصب والحزم فهذا كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فحق
 أن ولن وكى وأذن وحتى وأما عوامل الحزم فحقول ولما ولا الأمر ولا في
 النهي ولعوامل النصب والحزم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى وأما
 المسبني فهو ضد العرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتمكن فحقول
 ١٠ وكَمْ وَقَبْلُ وَبَعْدُ وَابْنٌ وَكَيْفَ وَأَمْسٍ وَهَؤُلَاءِ وَإِنَّمَا بُنِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَنَّهُا
 أشبهت الحروف ونصبت معناها فأما من فإنها بنيت لأنها لا تخلو إما
 أن تكون استهامة أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استهامة فقد نصبت معنى حرف الاستهامة وإن كانت شرطية فقد نصبت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 ٢٠ وبعض الكلمة مبني وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وأما كم فإنها بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استهامة أو خبرية فإن
 كانت استهامة فقد نصبت معنى حرف الاستهامة وإن كانت خبرية فهي
 نفيضة رُبَّ لَأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهْمٌ بِمَحْمُولِ الشَّيْءِ عَلَى ضَدِّهِ كَمَا
 يحملونه على نظيره وأما من وكَمْ فبنيت على السكون لأنه الأصل في البناء ولم

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول
 انه يكون شائعا فيخصص كما ان الاسم يكون شائعا فيخصص الا ترى انك
 تقول يقوم فيصالح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف
 اخص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصالح لجميع الرجال فاذا ادخلت
 عليه الالف واللام اخص برجل بعينه فلما اخص هذا الفعل بعد شياعه كما
 ان الاسم اخص بعد شياعه فقد شابه من هذا الوجه الوجه الثاني انه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا
 ليقوم كما تقول ان زيدا لقاوم ولام الابتداء تخص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان فعل الامر
 والفعل الماضي لهما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى
 انك لو قلت لاكرم زيدا يا عمرو او ان زيدا لقام لكان خلفا من الكلام
 والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجة استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم واكمل واحد من هذه الانواع
 عامل يختص به واما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون فذهب البصريون
 الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبهه بالابتداء فكما
 ان الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل
 الماضي فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انها لم يرتفع لانه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث ونجاء ونجمة ونهمة
 ويثبور وتولج قال الشاعر مُخْذًا فِي ضَعَوَاتِ تَوَلَّجًا وهو بيت الصائغ
 والاصل وراث ووجه ووهمة وويقور لانه من الوقار وولوج لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما
 الباء فزيدت لانها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فانها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الباء وذلك لان الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولمن معه
 والتاء للمخاطب والباء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والاحرف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولية
 والاضافة فلولا تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستنفا عن ابي شيء منه حسن فلولا
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستنهام واشتهت هذه
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والاحرف فانها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون متبعا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قيل انما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرا لانه يشابه

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا نرى انك تقول في حدّ الاعراب
هو اختلاف او اخر الكلم باختلاف العوامل وفي حدّ البناء لزوم او اخر
الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين
وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدلّ على
ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب
واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدلّ على ان الاعراب هو
الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدلّ على صحة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات انفسها في الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة
الشيء الى نفسه لا تجوز الا نرى انك لو قلت حركات الحركات لم يجر
فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دلّ على انها غيرها
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المُعَرَّب والمُبْتَدِئ

ان قال قائل ما المعرب والمبتدئ قيل اما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير
العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم
المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمّن معناه والفعل المضارع ما كانت في
اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة والنون والتاء والياء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قيل الاصل ان تزداد حروف المدّ
واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يمكن زيادتها اولا
لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا بتداء بالساكن محال ابدلوا منها الهزة
لقرب مخارجهما لانها هوائيان يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا
لما لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى اِنَّ
السَّاعَةَ اَتَتْهُ اَكَاذُ اُخْفِيهَا اي ازيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
 والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتجيب الى
 السامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متحبة الى زوجها قال الله
 تعالى عَرَبًا اَتَرَأَيْتَا اي متحبتين الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه
 يتجيب الى السامع باعرابه سمي اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء
 المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حدة الاعراب والبناء قيل اما
 الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
واما البناء فحده لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم القاب
 الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
 رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفخ وكسر ووقف وهي وإن
 كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
 قيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلاثة انواع الضم والفخ والكسر
 فالضم من الشفنتين والفخ من اقصى الحلقى والجحر من وسط الفم والسكون
 هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
 البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 بعض النحويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
 فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
 فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
 وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
 حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا
 مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
 غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

او حرفا قبيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب جملة على احد هذه الاقسام الثلاثة كان جملة على الاسم الذي هو الاصل اولى من جملة على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن محبته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدناكم في آل حالم آية نأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق اواخر الكلم من قولهم عربت معدة التفصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معدة التفصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه وهو فساد وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

من الله لنت لم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف نبيع الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انها جاء شاذاً والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال هي حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تنيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انها حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا ونادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كَضَرَبَ او على قَعَلَ كَكُنْتُ او على قَعَلَ كَسَبَعَ وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

الحرف قيل الى قسمين مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ فالمُعْمَل هو الحرف المختص بحرف
الجزء وحرف الجزم والمُهْمَل غير المختص بحرف الاستنهام وحرف العطف
ثم الحروف المعملة والمهمله كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لافظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
والمعنى فهو ليت فتقول ليت زيدا منطلق فليت قد غيرت اللفظ وغيرت
المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
الخبر ولم يغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم فهل قد غيرت
المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
والمعنى ولا يغير الحكم فهو اللام في قولهم لا يدعى لزيد فاللام هاهنا غيرت
اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم يغير الحكم
لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
قبل دخولها فلم يغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لافظا ولا معنى
فهو اللام في قوله تعالى إِنْ جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
غيرت لافظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
واما ما لا يغير لافظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى قِيمًا رَحِيمًا مِنْ
اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَنْفَعُوا فَا هَآهْنَا مَا غَيَّرْتَ لَافْظًا وَلَا مَعْنَى وَلَا حُكْمًا لَئِنْ التَّقْدِيرُ فَبِرَحْمَةِ

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
 نحو الريدون والعمرون ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَادُوا
يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعمر في تصغير زيد
 و. عمرو ومنها النسب نحو زَيْدِي وعُمَرِي في النسب إلى زيد وعمرو ومنها
 الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو منفعلا نحو ضرب زيد
 عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلامُ زيد وثوبُ خَزٍّ ومنها أن يكون
 محبرا عنه كما بيناه فلهذا معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا
 قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت ضَرَبَ دَلٌّ على
 ١٠ نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لانهم يستعملون
 الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حدة
 الفعل قيل حدة الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقدر بزمان محصل
 وقيل ما أُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حده النحويون ايضا حدودا
 كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
 ١٠ والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو
 نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
 أن الخفيفة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
 ان تفعل افعِل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
 بفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبئس وعسى وليس
 ٢٠ وفعل التجب وحبنا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب نذكر ما فيها ان
 شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو
 الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا لانه يأتي في طرف
 الكلام فان قيل فما حدة قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
 ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل فإلى كم ينقسم

فقالوا إِنَّ وَلَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي النَّاءِ مِنْ عِدَّةٍ وَنَحَوَ ذَلِكَ لَمْ يَمَوْضُوا
 الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَلَمَّا عَوَضُوا الْهَمْزَةَ هَاهُنَا فِي أَوَّلِهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ
 سَيْنُو كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي إِنَّ يَنْوِي الْآ أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي اللَّامِ
 عَوَضُوا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا إِسْمٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّيْنِ لَا مِنَ السَّيِّئَةِ
 وَمَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّيْنِ لَا مِنَ السَّيِّئَةِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي اسْمِ سَيْ عَلَى
 وَزْنِ هُدَى وَالْأَصْلُ فِيهِ سَيْنُو الْآ أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَجَحَ مَا قَبْلَهَا قَبِلُوهَا
 الْفَا وَحَذَفُوا الْأَلْفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ فَصَارَ سَيْ وَفِي الْأَسْمِ خَمْسَ
 لُغَاتٍ إِسْمٌ وَأَسْمٌ وَسَمٌ وَسَيٌّ وَسَيٌّ قَالَ الشَّاعِرُ
 بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَةٌ

وقال الآخر

وَعَامِنَا أَعْجَبْنَا مَقْدَمَهُ يُدْعَى أَبَا السَّعْعِ وَقِرْصَابِ سَمَةٌ

وقال الآخر

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَيٌّْ مُبَارَكَا أَتَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكَا

وَكَسَرَتْ الْهَمْزَةَ فِي إِسْمٍ لَهَا لِكُسْرِ سَيْنِهِ فِي سَمُولَانِهِ الْأَصْلَ وَضَمَّتْ الْهَمْزَةَ
 فِي أَسْمٍ لَهَا لَضَمِّ سَيْنِهِ فِي سَمُولَانِهِ أَصْلُ ثَانٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ١٠
 اللَّفْظَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهِيَ سَمٌ وَسَمٌ فَانْتَهَا حَذَفَتْ لَامَهَا وَبَقِيَ فَاوُهَا عَلَى
 حُرْكَتِهَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَوَزَنَ أَسْمٌ بَضْمَ الْهَمْزَةِ أُفْعَ وَوَزَنَ سَمٌ فَعَ وَوَزَنَ
سَمٌ فَعَ وَوَزَنَ سَيْ فُعَلٌّ فَاِنْ قَبِلَ مَا حَذَفَ الْأَسْمَ قَبِلَ كُلَّ لِنْفَظَةٍ دَلَّتْ
 عَلَى مَعْنَى تَحْنِئَتِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍّ وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ
 الْمَعْنَى شَخْصًا أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ وَقِيلَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَعْرَابُ أَوَّلَ وَضَعِهِ وَقَدْ ٢٠
 ذَكَرَ فِيهِ التَّحْوِيُونَ حَدُودًا كَثِيرَةً تَنْبِغُ عَلَى سَبْعِينَ حَدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 لَا حَدَّ لَهُ وَلِهَذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيْبِيَّةً وَأَنَّمَا أَكْتَفَى فِيهِ بِالْمِثَالِ فَقَالَ الْأَسْمُ رَجُلٌ وَقَرَسَ
 فَاِنْ قَبِلَ مَا عَلَامَاتِ الْأَسْمِ قَبِلَ عَلَامَاتِ الْأَسْمِ كَثِيرَةً فَمِنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ
 نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْعَلَامِ وَمِنْهَا التَّنْوِينُ نَحْوُ رَجُلٍ وَغَلَامٍ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْحِجْرِ

الى الواو لانّ الياء اخفت والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء التي هي اخف اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حينو وأحناء وقينو واقنآء ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان نقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دلّ
 على انه من السموات من السمة وكان الاصل فيه اسماء الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حذآء وكسآء وسمآء
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماء الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وفيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبو الواو الفا فاجتمع الفان الف زائدة والـف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان نقول وسمته فلما قيل اسميته دلّ على
 انه من السموات من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويغزى
 ويشقى والاصل يدعو ويغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما نغازيت ونزجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لانّ الاصل في
 تفاعل فاعلت وفي تنعلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعل وتنعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاء الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من ينو عوضوا الهمزة في اوله

هذه الاقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط
 فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف فيه النحويون فذهب
 البصريون الى انه سمي اسما لوجهين احدهما انه سما على مسماء وعلا على ما
 تحته من معناه فسمي اسما لذلك والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها
 ثلث مراتب فمنها ما يجبر به ويجبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يجبر به ولا يجبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يجبر به ولا يجبر
 عنه وهو الحرف نحو هل وبلى وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يجبر به
 ويجبر عنه والفعل يجبر به ولا يجبر عنه والحرف لا يجبر به ولا يجبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سُمُوُ الا انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا المهزلة في اوله فصار اسما ووزنه اقْع لانه قد
 حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما
 لانه سَمَ على المسمى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
 حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها المهزلة فصار اسما ووزنه اِغْل لانه
 قد حذف منه فاءه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك تقول في
 تصغيره سُمِي نحو حنو وحَنِي وفَنُو وفَنِي ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعِدِي وفي تصغير زنة وزِنِي
 فلما قيل سُمِي دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
 سُمُو الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِد وهَيِّن ومَيِّت والاصل فيه سَوِد
 وهيون وميوت الا انه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتم بالحير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري القهوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومانع العطاء ذي الجود والاياء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المقدسة عن المحين والنفاء اهل الصفات الازلية المتزهة عن الزوال والنفاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العريضة كثيرا من مذاهب القهويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ووضحت فساد ما عده بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعنيته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

من قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحد كلمة كقولك نيفة ونبيق ولينة ولبن وثقنة وثفنن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لاننا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

كتاب

اسرار العربية

تأليف

كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن

محمد بن أبي سعيد الأنباري الخوي

رحمه الله

Asrar al-ʿArabīyah

طبع

في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل

سنة ١٨٨٦ المسجلة المطابقة سنة ١٢٠٢ الهجرية

三

三

UNIVERSITY OF MICHIGAN



3 9015 00178 3003

**DO NOT REMOVE
OR
MUTILATE**

